

جامعة ميد أوشن



كلية الإدارة

تخصص إدارة مشاريع

دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة بالمشاريع الحكومية دراسة
تطبيقية على وزارة الاستثمار (السعودية)

مشروع تخرج

إعداد

أحمد عتيق الزهراني (قائد) 222000875

محمد الشيخ الطاهر الفكي عبدالله 222000877

لمياء رداد المالكي 222000885

إشراف

د. وليد عبد الجواد سليمان صديق

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

2023/1445



إِهْدَاء

وُجِدَ الإنسان على وجه البسيطة، ولم يعيش بمعزل عن باقي البشر

وفي جميع مراحل الحياة، يُوجد أناس يستحقون منا الشكر

وأولى الناس بالشكر هما الأبوان؛ لما لهما من الفضل ما يبلغ عنان السماء؛

فوجودهما سبب للنجاة والفلاح في الدنيا والآخرة.

إلى أصدقائي الذين أشهد لهم بأنهم نعم الرفقاء في جميع الأمور..

أهديكم محمّي التواضع

شكر ونفقات

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي،

والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمداً كثيراً

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / وليد عبد الجواد سليمان صديق

والأستاذ الدكتور / الفيصل عبد الحميد محمد حسن

على كل ما قدمناه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع

دراستنا في جوانبها المختلفة.

والشكر والتقدير موصول إلى إدارة جامعة ميد أوشن ممثلة بالكادر الأكاديمي

والإداري، لما قدموه من تسهيلات وتشجيع وتوفير الخدمات المطلوبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من لم يسعنا الحظ بذكر أسمائهم راجياً من

المولي عز وجل أن تكون هذه الدراسة نافذة لدراسات أخرى .

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسة الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية على وزارة الاستثمار (السعودية) ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (130) من المديرين في الإدارتين العليا والوسطى في وزارة الاستثمار ، حيث تم مسح كامل أفراد مجتمع الدراسة، واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS-Version-20)، وقد تم تطوير استبانة كأداة لجمع البيانات. و توصلت نتائج الدراسة إلى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لممارسة الحوكمة بأبعادها الشفافية والإفصاح المشاركة، المسائلة العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد التكنولوجي في وزارة الاستثمار (السعودية). وعليه توصي الدراسة بزيادة الاهتمام بتعزيز وتطبيق مبادئ الحوكمة في وزارة الاستثمار وذلك من خلال العمل على مساهمة الإفصاح والشفافية من خلال إتاحة حق الاطلاع على كافة المعاملات والقرارات المتعلقة بالمستفيدين منها من خلال نشر المعلومات والأدلة ولوحة إعلانات.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة، التنمية المستدامة، وزارة الاستثمار (السعودية).

قائمة المحتويات

ب.....	بسم الله الرحمن الرحيم
ج.....	إهداء
د.....	شكر وتقدير
ه.....	المستخلص
و.....	قائمة المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1,1.....	1,1 المقدمة:
2.....	2.1 مشكلة الدراسة
3.....	3.1 أهمية الدراسة:
3.....	3..... الأهمية العلمية :..... ②
3.....	3..... الأهمية العملية :..... ②
4.....	4,1 أهداف الدراسة :
4.....	4..... 5.1 أسئلة الدراسة :
4.....	4..... 6.1 فرضيات الدراسة :
5.....	5..... 7.1 نموذج الدراسة :
7.....	7..... 8.1 أسباب اختيار الموضوع :
7.....	7..... 9.1 المنهجية :
8.....	8..... 9.1 أدوات الدراسة:
8.....	8..... 10.1 حدود الدراسة :

9.....	11.1 الدراسات السابقة :
23.....	الفصل الثاني: الإطار النظري
23.....	المبحث الأول: ممارسات الحوكمة
23.....	1.1.2 الحوكمة :
23.....	2.1.2 نشأة مفهوم الحوكمة :
25.....	3.1.2 مفهوم الحوكمة :
26.....	4.1.2 نظريات الحوكمة :
27.....	5.1.2 أهداف الحوكمة :
28.....	6.1.2 أهمية الحوكمة :
29.....	7.1.2 أبعاد الحوكمة :
35.....	المبحث الثاني: التنمية المستدامة
37.....	1.2.2 أهمية التنمية المستدامة :
38.....	2.2.2 أهداف التنمية المستدامة :
39.....	3.2.2 أبعاد التنمية المستدامة :
39.....	أولاً: البعد الاقتصادي:
41.....	ثانياً: البعد الاجتماعي :
42.....	ثالثاً: البعد البيئي :
43.....	رابعاً: البعد التكنولوجي:
44.....	4.2.2 العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة :
46.....	الفصل الثالث المنهجية والتصميم
46.....	1.3 منهجية الدراسة :
47.....	2.3 مجتمع الدراسة :
49.....	3.3 أداة الدراسة :

4.3	صدق أداة الدراسة :	50
51	أولاً: المتغير المستقل: ممارسة الحوكمة.....	
52	ثانياً : المتغير التابع: التنمية المستدامة.....	
53	5.3 ثبات أداة الدراسة :	
54	6.3 المعالجة الإحصائية :	
55	الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات.....	
55	1.4 عرض النتائج :	
56	أولاً: الشفافية والإفصاح :	
57	ثانياً: العدالة والنزاهة :	
58	ثالثاً: تكافؤ الفرص :	
59	رابعاً: المشاركة :	
60	خامساً: المساءلة :	
67	2,4. اختبار فرضيات الدراسة :	
79	الفصل الخامس : النتائج والتوصيات.....	
79	1.5 ملخص النتائج.....	
81	2.5 التوصيات.....	
82	Abstract.....	
83	المراجع.....	
83	أولاً: المراجع العربية.....	
89	ثانياً : المراجع الأجنبية.....	

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
48	جدول (1) وصف خصائص عينة الدراسة الصالحة للتحليل	(1)
52	جدول (2) معامل ارتباط الفقرات مع البعد والدرجة الكلية للمتغير المستقل (ممارسة الحوكمة)	(2)
52	جدول (3) معامل ارتباط الفقرات مع البعد والدرجة الكلية للمتغير المستقل (التنمية المستدامة)	(3)
54	جدول (4) معامل الثبات (Cronbach Alpha)	(4)
56	جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لممارسة أبعاد الحوكمة في وزارة الاستثمار مرتبة تنازلياً	(5)
57	جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد (الشفافية والإفصاح)	(6)
58	جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد (العدالة والنزاهة)	(7)
59	جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد تكافؤ الفرص	(8)
60	جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد (المشاركة)	(9)
61	جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد (المساءلة)	(10)

62	جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة المستوى تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار مرتبة تنازلياً	(11)
63	جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات البعد (الاقتصادي)	(12)
64	جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات البعد (الاجتماعي)	(13)
65	جدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات البعد (البيئي)	(14)
67	جدول (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات البعد (التكنولوجي)	(15)
68	جدول (16) اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء	(16)
69	جدول (17) نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة.	(117)
70	جدول (18) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار ممارسة الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة، المساءلة) على التنمية المستدامة.	(18)
71	جدول (19) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بمستوى التنمية المستدامة من خلال أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة والمساءلة)	(19)

72	جدول (20) نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على البعد (الاقتصادي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة	(20)
73	جدول (21) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بمستوى البعد (الاقتصادي) من خلال أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، المشاركة، والمساءلة)	(21)
74	جدول (22) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على البعد (الاجتماعي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة	(22)
75	جدول (23) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بمستوى البعد (الاجتماعي) من خلال أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة)	(23)
76	جدول (24) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على البعد (البيئي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة	(24)
77	جدول (25) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على البعد (التكنولوجي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة	(25)
78	جدول (26) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بمستوى البعد (التكنولوجي) من خلال أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة)	(26)

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1,1 المقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة توجها متزايدا نحو تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة وتعد المشاريع الحكومية من أهم أدوات تحقيق هذا التطور، إذ تسهم في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وخلق فرص العمل وتحسين نوعية الحياة. (العبدالكريم، 2023).

تسهم الحوكمة في زيادة الشفافية والمساءلة في إدارة المشاريع الحكومية، من خلال وضع قواعد وإجراءات واضحة وعادلة، وضمان مشاركة أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار، وتسهم الحكومة في تحسين الكفاءة والفعالية في إدارة المشاريع الحكومية، من خلال إنشاء أنظمة وإجراءات فعالة، وزيادة التعاون بين الجهات الحكومية المختلفة.

تسهم الحوكمة في تحقيق الاستدامة المالية للمشاريع الحكومية، من خلال تحديد خطط مالية واقعية وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية.

تلعب الحوكمة دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة في المشاريع الحكومية، من خلال زيادة الشفافية والمساءلة، وتحسين الكفاءة والفعالية، وتحقيق الاستدامة المالية. ولذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة أن تركز على تعزيز الحوكمة في إدارة المشاريع الحكومية. (أبو مالح، 2023)

وتعد الحوكمة شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة في المشاريع الحكومية ولذلك فإن الدول التي تسعى إلى تحقيق هذا التطور يجب أن تركز على تعزيز الحوكمة في إدارة المشاريع الحكومية، ولما للحوكمة من دور كبير في تحقيق وإنجاز التنمية المستدامة. (قمر عبدالعزيز، 2023)، وبدوره تؤدي التنمية المستدامة إلى تحقيق أعلى درجة من درجات إنجاز المشروعات الحكومية، ولوزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية دور كبير في تنمية المملكة وتطور الدولة، تكون المشاريع الحكومية بوزارة الاستثمار هي محل الدراسة التي يتم فيها دراسة دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

2.1 مشكلة الدراسة

يتميز القطاع الاستثماري في المملكة العربية السعودية دوراً هاماً في الاقتصاد السعودي، ويلعب دوراً أساسياً في تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة فرص رفع مستوى الأمن الاستثماري في المملكة العربية السعودية من خلال مساهمته المباشرة وغير المباشرة في تحقيق الأمن المالي والاستثماري، ومن ناحية أخرى، تلعب المشروعات الحكومية دوراً كبيراً في دعم القطاعات الاستثماري في المشاريع الحكومية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الاستقلال من جهة، وزيادة الاستثمارات ودعم الصادرات من جهة أخرى، وتؤثر الحوكمة بشكل مباشر في تحقيق التنمية المستدامة على مساهمة في تطوير المشاريع الحكومية وهناك حاجة ملحة لتعزيز السياسات الخاصة بالحوكمة لتنمية ودعم التنمية المستدامة.

لقد تطورت ممارسة الحوكمة في القطاع الحكومي في العالم في السنوات الأخيرة، لدرجة أن العديد من الدول التي لم تعتمد من قبل ممارسة الحوكمة في حكوماتها بدأت الاهتمام بسد الثغرات في هذا القطاع. وينبع الاهتمام العالمي بالحوكمة من كونها تدعم هيكلية المؤسسات الحكومية، وتحسن التطوير الإداري، وتراقب الأداء ونتيجة لذلك، تم تبني ممارسة الحكم وتنفيذها لصالح الحكومة في المملكة العربية السعودية.

تتجلى المشكلة الحقيقية التي تواجه القطاع الحكومي في تحقيق الاستدامة، في ظل محدودية الموارد والقصور في أنظمة الحوكمة ومقاييس الشفافية. وعليه، سعت الدول إلى دراسة المتغيرات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تعتبر الإدارة ركيزة أساسية فيها، حيث تساهم الأخيرة في خلق قيمة إضافية وحقيقية للاقتصاد الوطني، ولذلك فإن لها أثراً مفيداً سواء على الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية، وكذلك على الأبعاد التكنولوجية.

ومن خلال مراجعة الأدبيات، وفي حدود علم الباحث أنه لم يتم توافر بحثوث حول هذا الموضوع في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، ومن هذا كانت الأهمية في دراسة أثر الحوكمة على التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، ويمكن طر سؤال يعبر عن مشكلة الدراسة كما يلي:

ما هو دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة بالمشاريع الحكومية في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية؟

3.1 أهمية الدراسة:

لـ الأهمية العلمية :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث أبعاد التنمية المستدامة، وهدفها الكشف عن تأثير الممارسة الحكومية على تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى ندرة الدراسات العربية التي تناولت تعاملت مع هذه الممارسة. الحوكمة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار بشكل خاص، وفي هذه الدراسة إثراء الأدبيات النظرية وإثراء المكتبات فيما يتعلق بمتغيرات البحث (الحوكمة والتنمية المستدامة)، كما تساعد الباحثين الراغبين في استكمال الدراسات البحثية التنموية ما ورد في هذه الدراسة.

لـ الأهمية العملية :

ويمكن استخدام نتائج هذه الدراسة لإعطاء نظرة ثاقبة للمسؤولين وصناع القرار في وزارة الاستثمار حول الآثار الإيجابية لمشاركة الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، وتمثل الأهمية التطبيقية والعملية للدراسة الحالية في أنها ستقدم شرحاً عن المشروعات الحكومية في وزارة الاستثمار وأهميتها وأن هناك العديد من المشروعات الحكومية بها والتي يتمثل دورها في المساهمة في عملية التنمية، كما سيتم عرض النتائج والتوصيات لدورهم في المساهمة في عملية التنمية، وذلك لزيادة المهارات والقدرات اللازمة للانخراط في الحكم لبقية المشروعات الحكومية، بالإضافة إلى استفادة المؤسسات والوزارات التي ترغب في الانخراط في الحوكمة كما يظهر أثر ذلك الانخراط في الحوكمة، حيث تسعى الإدارة إلى تحقيق التنمية المستدامة في المشاريع الحكومية بوزارة الزراعة من خلال رغبتها في تقديم نتائج وتوصيات منطقية وقابلة للتطبيق .

4,1 أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الانخراط في الحوكمة بأبعادها (الشفافية، الإفصاح، العدالة، النزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة والمسؤولية) في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها: 0البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد الاجتماعي. البعد البيئي، في المشاريع الحكومية في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

وتتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- تقديم إطار نظري يوضح المتغيرين وطبيعة العلاقة بينهما.
- التعرف على مستوى الحوكمة بأبعادها (الشفافية، التعرض، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة والمسؤولية في المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية).
- التعرف على مستوى تنفيذ التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، والبعد التكنولوجي في المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية).

5.1 أسئلة الدراسة :

يتمثل السؤال الرئيسي : ما هو دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة بالمشاريع الحكومية في المشاريع الحكومية في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية؟

- السؤال الفرعي الأول: ما مستوى ممارسة أبعاد الحوكمة (الشفافية، الإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة والمسؤولية) في المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي الثاني: ما مستوى تحقق أبعاد التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، والبعد التكنولوجي) في المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية؟

6.1 فرضيات الدراسة :

تسعى الدراسة إلى فحص الفرضية الرئيسية الآتية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية والإفصاح والعدالة والنزاهة تكافؤ الفرص المشاركة المساءلة)، في

تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها مجتمعة البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي البعد البيئي والبعد التكنولوجي) في المشاريع الحكومية في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) الممارسة الحوكمة بأبعادها الشفافية والإفصاح العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة المساءلة على تحقيق البعد الاقتصادي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في المشاريع الحكومية في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) الممارسة الحوكمة بأبعادها الشفافية والإفصاح العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة، والمساءلة على تحقيق البعد الاجتماعي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في المشاريع الحكومية في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) الممارسة الحوكمة بأبعادها (الشفافية والإفصاح العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة المساءلة)، على تحقيق البعد البيئي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في المشاريع الحكومية في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) الممارسة الحوكمة بأبعادها الشفافية والإفصاح العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة، المساءلة)، على تحقيق البعد التكنولوجي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في المشاريع الحكومية في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

7.1 نموذج الدراسة :

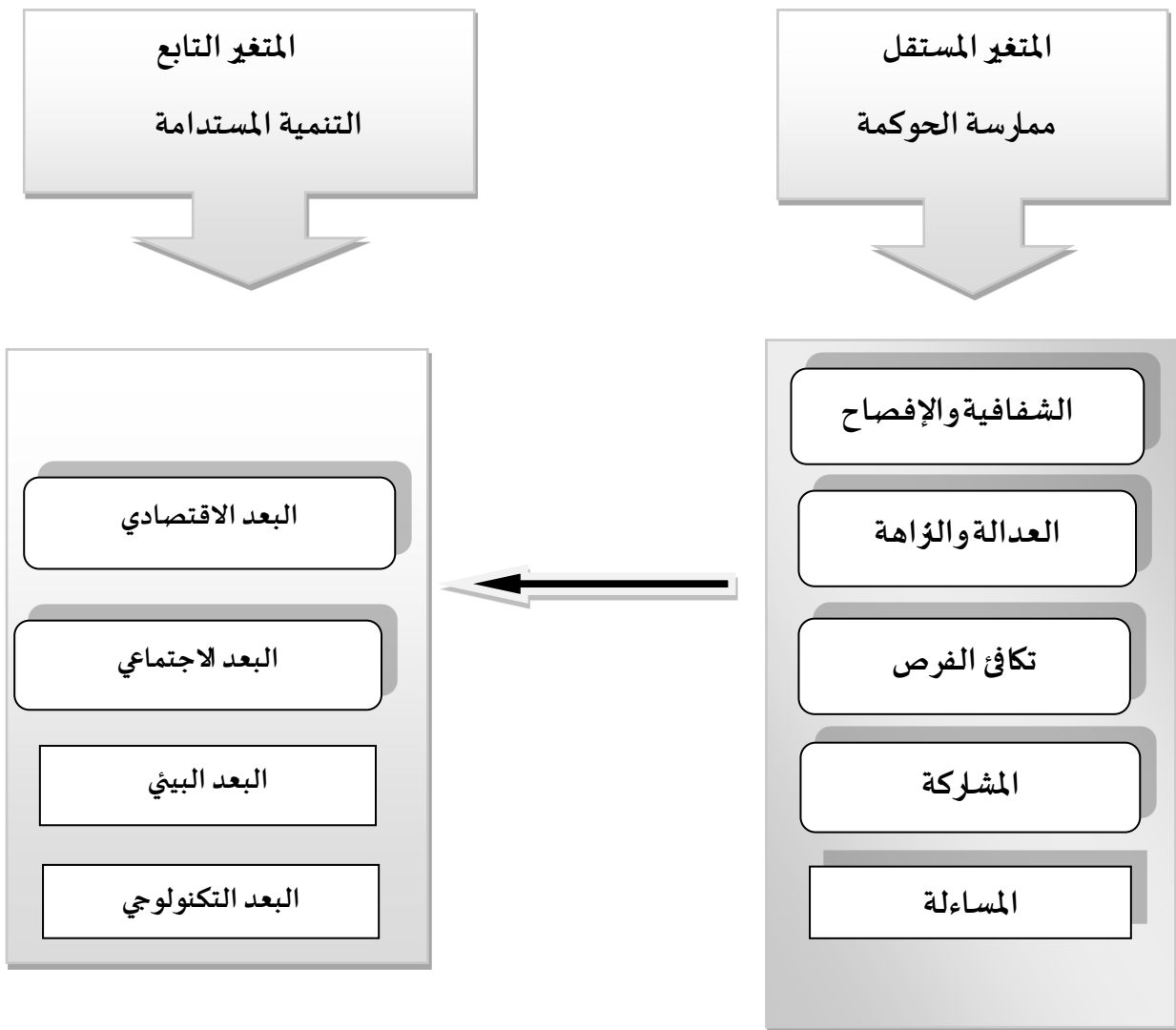
ومن أجل تحقيق هدف البحث والوصول إلى أهدافه المرجوة في تحديد أثر المتغير المستقل وهو ممارسة الحكومة بأبعادها الشفافية والإفصاح والعدالة والنزاهة وتكافؤ الفرص والمشاركة والمسؤولية في الأمر

والمتغير التابع الذي يحقق التنمية المستدامة في المشاريع الحكومية في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية بأبعادها البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد التكنولوجي.

وقام الباحث بتطوير نموذج البحث، ويوضح الشكل (1) نموذج البحث كما يلي:

- المتغير المستقل: أبعاد الحوكمة (الشفافية، الإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة والمسؤولية)
- المتغير التابع : أبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، والبعد التكنولوجي)

الشكل رقم (1) متغيرات الدراسة



المصدر: إعداد الباحث

8.1 أسباب اختيار الموضوع :

- تتمتع المشروعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية بأهمية لما له من دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تحقيق الحوكمة فيها تساعد على تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المملكة.
- تمثل الحوكمة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على التنمية المستدامة في المشاريع الحكومية، ولذلك يعتبر تناول الحوكمة وتأثير تطبيقها في المشاريع الحكومية في وزارة الاستثمار ضروريًا لتحسين المشاريع الحكومية
- يعاني المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية من المشكلات التي تواجه التنمية المستدامة، ومن بين هذه التحديات انخفاض القدرة على تطبيق الحوكمة وهذا يحتاج إلى التدريب والتطوير لتجاوز العقبات والنجاح في المشاريع الحكومية في وزارة الاستثمار بالمملكة
- تتزايد أهمية دراسة دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة ولتحقيق النجاح في تطبيق التنمية المستدامة في المشاريع الحكومية في وزارة الاستثمار في ظل الجهود الحالية لتطوير وتحسين القطاع العام وبالتالي يمكن أن توفر الدراسة إضافة مهمة للمعرفة والمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع.

9.1 المنهجية :

نظرا لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى التعرف دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة بالمشاريع الحكومية بالتطبيق على وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وعلى هذا الأساس تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمنا في الجانب النظري المنهج الوصفي الذي يعمل على توضيح متغيرات الدراسة، مع استخدام المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية لأنه يعمل على التحليل والربط بين النتائج التي توصل إليها ويعمل على تفسيرها ثم إصدار الأحكام المناسبة.

📌 مصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة على المصادر التالية في جمع البيانات والمعلومات:

- المصادر الثانوية: قام الباحث بالرجوع إلى الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والأدبيات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تتناول موضوع الدراسة والبحث في مواقع الإنترنت المختلفة لتقديم الإطار النظري المتعلق بهذه الدراسة.
- المصادر الأولية: قام الباحث بإعداد استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات مباشرة من أفراد العينة، حيث تكونت من عدد من الفقرات بهدف التعرف على دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة بالمشاريع الحكومية دراسة تطبيقية على وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

9,1. أدوات الدراسة:

- تم العمل على الاستبانة للتناسب مع متغيرات الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تكونت من قسمين رئيسيين هما:
- القسم الأول: وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من العاملين في المشاريع الحكومية في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، والمتمثلة بـ: النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، والوضع المادي، والدخل الشهري.
 - القسم الثاني: اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع.

10.1 حدود الدراسة :

- حدود موضوعية: دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة بالمشاريع الحكومية بالتطبيق على وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية
- حدود مكانية: المشاريع الحكومية في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية
- حدود زمانية: العام الدراسي 2023.
- حدود بشرية: تم التطبيق على العاملين في المشاريع الحكومية في وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

11.1 الدراسات السابقة :

الدراسات العربية	
الدراسة	(البركي، 2023).
أهداف الدراسة	تهدف الدراسة الى التعرف على درجة ممارسة مبادئ الحوكمة الستة في التعليم العالي من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية ببنغازي. التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة هذه المبادئ من وجهة نظر أفراد عينة البحث تعزى لبعض متغيراتهم الديموغرافية والوظيفية.
المتغير المستقل	مبادئ الحوكمة
المتغير التابع	تحسين التعليم
منهجية البحث	استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على عينة الدراسة.
أهم النتائج والتوصيات	درجة ممارسة مبادئ الحوكمة في التعليم العالي من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية ببنغازي كانت عالية جداً. وجاء مبدأ الاستقلال في المرتبة الأولى من حيث درجة الممارسة. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الالتزام بمبادئ الحوكمة في التعليم العالي من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية الجامعية تعزى لبعض المتغيرات الديموغرافية والوظيفية. خلط المستفيدين من خارج الجامعة في مجالس إدارة الجامعة في الحالات التي يتطلب ذلك.

	مع الأخذ في الاعتبار إمكانية أن تضم مجالس إدارة الجامعة أعضاء مستقلين من خارج الجامعة. ويجب مراعاة مشاركة ممثلي أصحاب المصلحة في تحديد قواعد المسؤولية في الجامعة.
الدراسة	(أبو صعلوك، 2023).
أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الحوكمة الإدارية لدى مديري المدارس الثانوية الشاملة في منطقة النقب وعلاقتها بأداء المعلمين من وجهة نظرهم. كما تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أساسية منها: تقييم مستوى الحوكمة الإدارية لدى مديري مدارس ما بعد المرحلة الأساسية الشاملة في منطقة النقب من وجهة نظر المعلمين تقييم مستوى أداء العمل لدى معلمي المدارس الثانوية الشاملة في منطقة النقب تحليل العلاقة بين مستوى الحوكمة الإدارية لدى مديري المدارس ومستوى أداء عمل المعلمين.
المتغير المستقل	الحوكمة الإدارية
المتغير التابع	الأداء الوظيفي
منهجية البحث	وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. وتم تطوير أداتين لقياس مستوى الحوكمة الإدارية ومستوى الأداء في العمل. تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية البسيطة، وشملت (329) معلماً ومعلمة من معلمي المرحلة الابتدائية العليا الشاملة في منطقة النقب خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2021/2022.
أهم النتائج والتوصيات	أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الحوكمة الإدارية لدى مديري المدارس الشاملة بعد المرحلة الابتدائية في منطقة النقب كان مرتفعاً، كما أن مستوى أداء المعلمين في العمل كان مرتفعاً أيضاً. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة

	إيجابية وذات دلالة إحصائية بين مستوى الحوكمة الإدارية لدى مديري المدارس ومستوى أداء العمل لدى المعلمين. وبناء على النتائج تم تقديم عدة توصيات مهمة منها ضرورة إنشاء آليات تضمن استمرارية المستوى العالي من الحوكمة الإدارية لدى مديري المدارس، وتشجيع مديري المدارس والقيادات التربوية على المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والدولية. . تحسين فهمهم للاتجاهات الحديثة في تطبيق الحوكمة الإدارية في المدارس.
الدراسة	(عباس، 2023).
أهداف الدراسة	التعرف على درجة ممارسة مبادئ الحوكمة الستة في التعليم العالي من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية ببنغازي. التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة هذه المبادئ من وجهة نظر أفراد عينة البحث تعزى لبعض متغيراتهم الديموغرافية والوظيفية.
المتغير المستقل	نظام الحوكمة
المتغير التابع	درجة ممارسة مبادئ الحوكمة في التعليم العالي.
منهجية البحث	استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على عينة الدراسة.
أهم النتائج والتوصيات	درجة ممارسة مبادئ الحوكمة في التعليم العالي من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية ببنغازي كانت عالية جداً. وجاء مبدأ الاستقلال في المرتبة الأولى من حيث درجة الممارسة.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الالتزام بمبادئ الحوكمة في التعليم العالي من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية الجامعية تعزى لبعض المتغيرات الديموغرافية والوظيفية.	
(تكروني، 2023).	الدراسة
الاعتراف بأهمية الحوكمة في المنظمات غير الحكومية. تحديد فوائد تطبيق الحوكمة في جمعيات المجتمع المدني. التعرف على خصائص الحوكمة الرشيدة في جمعيات المجتمع المدني. تحليل مؤشرات ممارسة آليات الحوكمة في جمعيات المجتمع المدني. تحديد متطلبات ممارسة الحوكمة الرشيدة في جمعيات المجتمع المدني. مراجعة نماذج الحكم الرشيد في جمعيات المجتمع المدني. التعرف على التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية والتي تعيق تطبيق	أهداف الدراسة
تطبيق الحوكمة في جمعيات المجتمع المدني.	المتغير المستقل
فعالية منظمات المجتمع المدني وتحقيق أهدافها المرجوة.	المتغير التابع
المنهج الوصفي التحليلي المستخدم في الدراسة: تعتمد الدراسة على وصف وتحليل مستوى تطبيق الحوكمة في جمعيات المجتمع المدني وتأثيرها على فعاليتها وأهدافها. يتم جمع البيانات من خلال استبيان يوزع على المنظمات غير الحكومية ويتم تحليلها باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة مثل التحليل الوصفي والتحليل التحليلي لتقييم العلاقة بين تنفيذ الحوكمة وفعالية المنظمات غير الحكومية.	منهجية البحث
ويتم التأكيد على أهمية تطبيق الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق أهدافها المرجوة. وتوضح الدراسة فوائد تنفيذ الحوكمة في المنظمات غير الحكومية، مثل زيادة الشفافية والمساءلة وزيادة الثقة والاستدامة.	أهم النتائج والتوصيات

	وتعرفت الدراسة على خصائص الحوكمة الرشيدة في المنظمات غير الحكومية، مثل الشفافية، وتحقيق المساواة، ووجود مجلس إدارة فعال. وتبين الدراسة مؤشرات ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية، مثل وجود إجراءات داخلية ومراقبة مالية فعالة. وتحدد الدراسة متطلبات ممارسة الإدارة الرشيدة في المنظمات غير الحكومية، مثل توافر القوانين والأنظمة المناسبة ووعي أعضاء المجلس التنفيذي. تقدم الدراسة نماذج لتطبيق الحوكمة الرشيدة في المنظمات غير الحكومية لتساعدك على التعرف على التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية وتعيق تطبيق الحوكمة فيها، مثل نقص الوعي والتدريب حول مفهوم الحوكمة وضرورتها، والمعوقات المالية وإعاقة التنمية البشرية. موارد. التنفيذ الكامل لآليات الحوكمة، والتدخل الحكومي المفرط والتشريعات غير المناسبة التي تمنع حرية منظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات وتنفيذ خططها.
الدراسة	(خلف، 2023)
أهداف الدراسة	الوقوف على واقع آليات الحكم في المجالس والوحدات المحلية التابعة لها. تحديد متطلبات السلامة التنظيمية. تحديد العلاقة بين آليات الحوكمة وتحقيق متطلبات النزاهة التنظيمية في تلك الجهات.
المتغير المستقل	آليات الحوكمة.
المتغير التابع	متطلبات النزاهة في الشركات
منهجية البحث	استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على عينة الدراسة.
أهم النتائج والتوصيات	وكان مستوى آليات الحكم في المجالس ووحداتها متوسطاً.

وكان مستوى متطلبات السلامة التنظيمية للمجالس والوحدات المحلية المرتبطة بها مرتفعاً، باستثناء شرط المعرفة بالنزاهة التنظيمية الذي كان متوسطاً. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة وتحقيق السلامة التنظيمية في هيئات التخطيط المحلية. وتتمثل في التوصيات في تفعيل آليات الحوكمة في هيئات التخطيط المحلية، و التركيز على متطلبات المعرفة للنزاهة التنظيمية، والسعي لتحقيق التوازن بين آليات الحوكمة ومتطلبات النزاهة التنظيمية.	
(عطا الله، 2023)	الدراسة
دراسة وتحليل مؤشرات البحث العلمي والابتكار في مصر. دراسة عن النفقات الحكومية الموجهة للقطاع الزراعي في مصر. دراسة العلاقات المتبادلة بين القيمة المضافة للقطاع الزراعي وكل من مؤشرات البحث العلمي والابتكار والإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي.	أهداف الدراسة
الابتكار والإنفاق الحكومي	المتغير المستقل
التنمية المستدامة	المتغير التابع
استخدمت الدراسة منهج الوصفي التحليلي، ونماذج الانحدار الذاتي للتأخر الموزع، واختبار السببية لجرانجر.	منهجية البحث
تحسن مؤشر التنمية المستدامة والابتكار وترتيب مصر في مجال النشر الدولي خلال الفترة (2000-2021). زيادة الإنفاق على البحث والتطوير والإنفاق على التعليم بالإضافة إلى القيمة المضافة للزراعة خلال فترة الدراسة. يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لقيمة الإنفاق على البحث والتطوير، زيادة المقالات العلمية المنشورة في المجال الزراعي، عدد الباحثين لكل مليون	أهم النتائج والتوصيات

نسمة، الإنفاق الحكومي على الزراعة، عدد خريجي الكلية الزراعية وكذلك ترتيب مصر في النشر الدولي على القيمة المضافة للقطاع الزراعي على المدى القصير والطويل.	
(عوينه، 2023)	الدراسة
تهدف هذه الدراسة إلى بحث وتحليل أهمية وأثر الوقف التعليمي كبديل محتمل لتمويل التعليم الجامعي في مصر. ويركز البحث على عدة أهداف رئيسية: تقديم أدلة قوية على أهمية الاستثمار في التعليم الجامعي كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. تحديد دور الوقف التعليمي كبديل محتمل لتمويل التعليم الجامعي، من خلال دراسة التجارب العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية. تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية المؤثرة على تنفيذ وتطبيق الوقف التعليمي في مصر.	أهداف الدراسة
تمويل التعليم الجامعي	المتغير المستقل
التنمية المستدامة	المتغير التابع
يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم جمع البيانات والمعلومات من مصادر عديدة مثل الدراسات السابقة والتقارير الرسمية والمقابلات الشخصية، ومن ثم يتم تحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج والتوصيات	منهجية البحث
شرح لأهمية وفوائد استخدام الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي. التعرف على التحديات والمعوقات التي قد تواجه تنفيذ الوقف التعليمي في مصر. تقديم التوصيات لتحسين دور الوقف التعليمي في تمويل التعليم الجامعي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر	أهم النتائج والتوصيات
(قمر عبدالعزيز، 2023)	الدراسة

أهداف الدراسة	التعرف على فاعلية الإعلام الرقمي في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة بالتطبيق على مبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر.
المتغير المستقل	الإعلام الرقمي.
المتغير التابع	تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.
منهجية البحث	استخدمت الدراسة منهج المسح التحليلي باستخدام صحيفة تحليل مضمون تم تطبيقها على عينة من تغريدات بعض المؤسسات الحكومية.
أهم النتائج والتوصيات	جاء عرض نتائج المبادرات في مقدمة جوانب القضايا الرئيسية التي تتعلق بالتنمية والمحافظة على البيئة. جاء "زراعة الأشجار في جميع أنحاء المنطقة داخل المملكة وخارجها" على رأس قائمة الموضوعات التي تناولتها منشورات الوزارات السعودية. جاء "إعلام الجمهور بما يتم تنفيذه من مشروعات تنموية" في مقدمة الأهداف التي تسعى إليها المؤسسات الحكومية. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات استمرار استخدام الإعلام الرقمي لنشر رسائل إعلامية تتعلق بالتنمية المستدامة. التركيز على موضوعات محددة ذات أهمية بيئية. التنسيق بين المؤسسات الحكومية في استخدام الإعلام الرقمي.
الدراسة	(العبدالكريم، 2023)
أهداف الدراسة	التعرف على ما هي إدارة القيمة ودورها ودرجة تأثير تطبيقها على التنمية المستدامة. وأوضح الفرق بينها وبين طريقة تخفيض التكاليف بالطرق التقليدية وتحقيق التوازن بين الجودة والتكلفة والأداء.

	تحديد متى يمكن تطبيق نهج إدارة قيمة التنمية المستدامة على المشاريع السياحية في المنطقة من القصير إلى مرسى علم. التعرف على الفوائد الناتجة عن تطبيق إدارة القيمة في المشاريع المختلفة.
المتغير المستقل	إدارة القيمة.
المتغير التابع	التنمية المستدامة بالمنطقة السياحية من القصير إلى مرسى علم.
منهجية البحث	استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيان تم توزيعه على عينة من العاملين في ثلاث جهات حكومية كبيرة بالمنطقة السياحية من القصير إلى مرسى علم.
أهم النتائج والتوصيات	إدارة القيمة هي عملية إبداعية وفعالة لتقليل التكاليف والمخاطر وتحسين جودة المنتج أو الخدمة. توجد علاقة إيجابية بين إدارة القيمة والتنمية المستدامة. يمكن تطبيق إدارة القيمة على المشاريع السياحية في المنطقة من القصير إلى مرسى علم. ومن التوصيات: ضرورة تطبيق إدارة القيمة في المشاريع السياحية في المنطقة من القصير إلى مرسى علم. إعداد برامج تدريبية للعاملين في القطاع السياحي في موضوع إدارة القيمة. إنشاء وحدات متخصصة في إدارة القيمة في قطاع السياحة.
الدراسة	(أبو مالح، 2023)
أهداف الدراسة	معرفة الدور الفعال لوسائل التواصل الاجتماعي في بناء وتعزيز التنمية المستدامة في منطقة غنية. قياس مستوى الوعي الصحي والاستهلاكي والبيئي لدى طلاب جامعة الملك خالد وجامعة بيشة.

تقييم مدى فاعلية وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز ثقافة التنمية المستدامة لدى طلاب جامعة الملك خالد وجامعة بيشة.	
وسائل التواصل الاجتماعي.	المتغير المستقل
التنمية المستدامة.	المتغير التابع
واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على عينة من طلاب جامعة الملك خالد وجامعة بيشة.	منهجية البحث
وكانت نتائج الدراسة متوسطة في مجال الصحة وتوعية المستهلك والبيئة. لا توجد اختلافات في آراء الطلبة حول الدور الفعال لوسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز ثقافة التنمية المستدامة. ومن توصيات الدراسة: ممارسة دور المؤسسات التعليمية والوزارات والجهات الحكومية في تعزيز ثقافة التنمية المستدامة. اختيار موضوعات هادفة تتعلق باحتياجات المجتمع فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. اجعل المنشورات جذابة لضمان المتابعين.	أهم النتائج والتوصيات
الدراسات الأجنبية	
(Reddy.2020)	الدراسة
تحديد الاهتمامات الأخلاقية والقانونية المتعلقة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي. اقترح نموذج حوكمة يهدف إلى معالجة هذه المخاوف وتعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية.	أهداف الدراسة
تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي	المتغير المستقل
حوكمة النظام الصحي	المتغير التابع

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها.	منهجية البحث
نتائج وحددت الدراسة عدداً من المخاوف الأخلاقية والقانونية المتعلقة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية، بما في ذلك: التحيز المحتمل في خوارزميات الذكاء الاصطناعي. انعدام الشفافية في بعض خوارزميات الذكاء الاصطناعي. مخاوف تتعلق بالخصوصية فيما يتعلق بالبيانات المستخدمة لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي. قضايا السلامة والمسؤولية المتعلقة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في البيئات السريرية. توصيات واقترحت الدراسة نموذج حوكمة يهدف إلى معالجة المخاوف الأخلاقية والقانونية المرتبطة بتنفيذ الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية، وتعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في هذا المجال	أهم النتائج والتوصيات
(Allen,2020)	الدراسة
تهدف هذه الدراسة إلى فهم مدى تعقيد حوكمة التكنولوجيا الجديدة المعروفة باسم blockchain. يهدف البحث إلى استخدام نظريات الحوكمة الأخرى لتوفير نظرة ثاقبة لتصميم آليات حوكمة blockchain. يتم تعريف حوكمة Blockchain في البحث على أنها عمليات يمارس فيها أصحاب المصلحة (أولئك الذين يتأثرون ويمكنهم التأثير على الشبكة) سلطة التفاوض على الشبكة. العوامل الرئيسية التي يجب مراعاتها هي تعريف أصحاب المصلحة، وطريقة توزيع آلية التوافق بين أصحاب المصلحة، والتفاعل بين آليات الإدارة الخارجية والأطر المؤسسية، والحاجة إلى إنشاء الشبكات. يقترح الباحثون أن نماذج إدارة	أهداف الدراسة

blockchain لا يمكن أن تكون إلا جزئية بسبب وجود عقود ضمنية تتضمن توقعات العائد بين أصحاب المصلحة المتنوعين.	
آليات الحوكمة	المتغير المستقل
إدارة التكنولوجيا	المتغير التابع
تم استخدام المنهجية التحليلية الوصفية في هذه الدراسة، حيث تم تحليل النظريات المتعلقة بحوكمة blockchain واستخدامها لتقديم نظرة ثاقبة لتصميم آليات الحوكمة. وقد تم جمع المعلومات من الأدبيات والنظريات المتوفرة وتحليلها للوصول إلى أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة:	منهجية البحث
تطوير آليات حوكمة blockchain التي تعزز المشاركة والمساواة الشاملة بين مختلف أصحاب المصلحة. دراسة وتحليل العقود الضمنية الموجودة في حوكمة البلوكشين وإدراجها ضمن آليات التفاوض والحوكمة. تعزيز التفاعل بين حوكمة blockchain وآليات الحوكمة الخارجية والأطر المؤسسية القائمة. تطوير آليات للشركات الناشئة عبر الشبكات التي تشجع المشاركة الأولية وتعزز التوزيع العادل للموارد.	أهم النتائج والتوصيات
(Ruggerio,2021)	الدراسة
تحليل التعريفات النظرية الرئيسية لمفاهيم الاستدامة والتنمية المستدامة من منظور نظرية التعقيد - إبراز الاختلافات بين معني المفهومين. ناقش إمكانات وقيود كلا المفهومين.	أهداف الدراسة
التنمية المستدامة.	المتغير المستقل
التعريفات النظرية الرئيسية للمفهومين، إمكاناتهما وحدودهما، والاختلافات بين معانيهما.	المتغير التابع

منهجية البحث	استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إجراء البحث البليوغرافي في قاعدة بيانات شبكة العلوم وغيرها من المصادر من المنظمات الرسمية ذات الأهمية العالمية والمراجع المذكورة. تم اختيار الأعمال التي تقدم تعريفات موضوعية للاستدامة والتنمية المستدامة من منظور نظرية التعقيد للمناقشة طوال المقالة. أهم النتائج والتوصيات:
أهم النتائج والتوصيات	وأظهرت النتائج انتقاداً حاداً لمفهوم التنمية المستدامة بسبب عدم دقة تعريفه، وظهور مفهوم الاستدامة في نقاش التسعينات وترسيخه في بعض مجالات المعرفة، وظهور بدائل جديدة للتنمية المستدامة مثل الانكماش والحيوية الجيدة. وأظهرت النتائج أيضاً إمكانات مفهوم الاستدامة كإطار لا يزال يتطور للبحث العلمي والإدارة البيئية.
الدراسة	(Wang, 2021).
أهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف المنشورات المتعلقة بتأثير كوفيد-19 على الاستدامة بشكل منهجي في قاعدة بيانات Web of Science باستخدام القياسات الحيوية وتقنيات التحليل التلوي. تقدير شمولية وعمق الأبحاث الحالية حول تأثير فيروس كورونا (COVID-19) على الاستدامة. تحديد التحديات والفرص التي يفرضها فيروس كورونا (COVID-19) لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). تقديم المقترحات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في فترة ما بعد الجائحة.
المتغير المستقل	جائحة كوفيد-19
المتغير التابع	التنمية المستدامة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المنشورات المتعلقة بتأثير كوفيد-19 على الاستدامة في قاعدة بيانات Web of Science. وتضمنت المنهجية الخطوات التالية:	منهجية البحث
أظهرت نتائج الدراسة أن نطاق البحث حول تأثير كوفيد-19 على الاستدامة واسع للغاية، ويغطي العديد من المواضيع. ومع ذلك، فإن عمق البحث غير كاف، خاصة في البلدان النامية. كما أظهرت الدراسة أن كوفيد-19 أثر سلباً على 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، لكنه قد يوفر أيضاً فرصاً لتحقيق 14 هدفاً آخر. توصيات وفي ضوء نتائج الدراسة قدمت الدراسة التوصيات التالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في فترة ما بعد الجائحة: تعزيز التعاون الدولي بين الدول المتقدمة والنامية لتبادل المعرفة والخبرات في مجال الاستدامة. استثمار المزيد من الموارد في البحث العلمي حول تأثير كوفيد-19 على الاستدامة، خاصة في البلدان النامية. تطوير السياسات والإجراءات الحكومية الداعمة للاستدامة، خاصة في ظل تحديات فيروس كورونا (كوفيد-19). توعية المجتمع بأهمية الاستدامة وكيفية تحقيقها في مرحلة ما بعد الجائحة.	أهم النتائج والتوصيات

الفصل الثاني: الإطار النظري

ويتكون الإطار النظري من جزأين، يتناول الجزء الأول أداء الحوكمة بأبعادها (الشفافية، الإفصاح، العدالة والأمانة، تكافؤ الفرص، المشاركة، المساءلة) ويتناول الجزء الثاني التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادية). البعد والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد التكنولوجي) وهي كما يلي:

المبحث الأول: ممارسات الحوكمة

1.1.2 الحوكمة :

في السنوات الأخيرة، ونظراً للأهمية والفوائد النسبية للمنظمات، فقد استقطب مفهوم الحوكمة اهتمام العديد من المنظمات الدولية والاقتصادية في مختلف دول العالم. ظهرت خلال العقود القليلة الماضية. نتيجة لبعض العوامل المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية في مختلف دول العالم، خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي بدأت مع الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، مروراً بانهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى عام 2001، ثم منذ ذلك الحين صدر قانون ساربانيس أوكسلي عام 2002، وانتهى بالأزمة المالية. العالم في عام 2008 (بليغ، 2016)

ولهذا هناك حاجة ملحة إلى قواعد وأنظمة مختصرة وعامة وشفافة وسهلة وواضحة وإيجابية تنظم وتحكم عمل المنظمات وتحمي حقوق أصحاب المصلحة سواء في البيئة الخارجية أو في البيئة الداخلية. البيئة التنظيمية (سوليفان، 2016) .

2.1.2 نشأة مفهوم الحوكمة :

بدأ ظهور مفهوم الحوكمة في القرن الثالث عشر، كمصطلح مرادف للحكومة، إلا أنه لم يستخدم بشكل واضح إلا بعد الحرب العالمية الثانية (السوريكي، 2021). وترجع أصول مصطلح الحوكمة (Governance) إلى المفهوم الإغريقي (kuberman) وهو يعني وضع القواعد وإدارة الأمور ، ثم ظهر هذا المفهوم في اللغة اللاتينية تحت اسم (Gubermare) ويقصد به أسلوب الإدارة والتوجيه الصحيح، وقد تم استخدام هذا المفهوم من قبل عالم الاجتماع أفلاطون وهو يتطرق إلى كيفية تصميم نظام من الأسس والأنشطة (2014 Kjeaar,

كما تناول كل من الباحثان في جامعة هارفارد عام 1636 م قضية فصل الملكية عن الإدارة. إذ أكد الباحثان على ضرورة الفصل بين ملكية رأس مال المؤسسات وعملية الإشراف والرقابة داخل تلك المؤسسات، وقدم الباحثان (Berle & Means) تفسيراً للمشكلة الأساسية الناجمة عن عدم الفصل بينوظيفتين في ما يعرف بمشكلة تضارب المصالح، والتي من الممكن حدوثها بين مديري ومالكي المؤسسات في نطاق ما يعرف بمشكلة الوكالة (Wolfgang, 2018).

وفي عام 1976، أشار ميكلينج وجنسن إلى أهمية مفهوم الحوكمة من خلال تقليل المشاكل المتعلقة بنظرية الوكالة وأيضاً من خلال حصول الإدارة على جزء من رأسمال الشركة، ونسبة عالية من ملكية الإدارة لأسهم الشركة. لعبت دوراً. وفي تحسين الأداء وتخفيضه يؤدي إلى تحفيز المديرين على زيادة العوائد الشخصية من المكافآت (Meckling, 2019).، وفي الثمانينيات، ظهر مفهوم الحوكمة بشكل واضح بعد فضيحة ووترجيت الشهيرة في أمريكا، عندما فشلت المؤسسات القانونية والتشريعية في تحديد أسباب فشل الرقابة المالية على المؤسسات، بما في ذلك رشوة كبار المسؤولين الحكوميين وغيرها. كما لم يتمكنوا من العثور على قوانين مكافحة الفساد وطالب والمشهداني.

وفي عام 1997، انفجرت الأزمة المالية الآسيوية، مما أدى إلى: أزمة الثقة في المؤسسات التشريعية والتنظيمية التي تنظم أنشطة منظمات الأعمال؛ ونتيجة لذلك، برز نظام الحوكمة من خلال براءة عدد من المؤسسات الدولية التي قامت بدراسة وتحليل هذه الأحداث، وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.. (OECD, 2014)

وفي عام 1999، قدمت معايير ومبادئ الحوكمة التي ساعدت من خلالها جميع الدول، سواء الأعضاء أو غير الأعضاء في المنظمة، على إنشاء إطار مؤسسي لتطبيق معايير ومبادئ الحوكمة لدعم إدارتها في الحفاظ على الكفاءة المالية. الأسواق (محمد وزهيه، 2020).

نتيجة للآزمات الاقتصادية التي شهدتها عدد كبير من المؤسسات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، قام الكونجرس الأمريكي (Oxley - Sarbans, 2020) الذي حدد متطلبات حوكمة جديدة تركز على تشكيل الجان التدقيق وتحديد مسؤولياتها وواجباتها (Zhang, 2017).

3.1.2 مفهوم الحوكمة :

لقد حظيت الحوكمة باهتمام العديد من الجهات الرقابية والتنظيمية والمنظمات الدولية التي تعتبرها أحد أهم ركائز الاستقرار المالي والإداري، خاصة بعد حدوث الأزمات المالية التي أثرت على بعض المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، لأنها أثارت الكثير من الاهتمام. الأزمات المالية العالمية. أسئلة حول الممارسات الإدارية للعديد من الشركات والبنوك العالمية. (العريني، 2014).

لقد كانت هناك العديد من التعريفات للحوكمة، حيث يمثل كل مصطلح وجهة نظر الشخص الذي يقدم التعريف. (Alamgir, 2017).

وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: "مجموعة من العلاقات بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين". (Freeland, 2017).

وعرفت الحوكمة على أنها الإجراءات التي تتحكم بالمنشأة، لتضمن تحقيق المساواة بين أصحاب المصالح، وتقوم بحل المشاكل التي من الممكن حدوثها، مثل: مشكلة الوكالة ولحماية حقوق المساهمين وتفصيل المعايير المحاسبية على كافة المستويات المحلية والدولية وتحقيق العدالة الاقتصادية وتقليل المخاطر. (Addink, 2019).

ويشار إليها أيضاً بمجموعة القواعد والإجراءات التي يتم على أساسها إدارة المؤسسة والرقابة عليها من خلال تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، فضلاً عن المسؤولية الاجتماعية. الإدارة والإشراف من خلال دراسة قدرات مجلس الإدارة في تحديد السياسات والأهداف بما يتوافق مع مصالح المساهمين. (Malla ، 2023).

وقد أشار بعض العلماء إلى أن الحوكمة هي مجموعة من الآليات التي يتم من خلالها إدارة العلاقات بين مختلف الأطراف المترابطة بما يضمن تحقيق العدالة والشفافية ومصالح جميع الأطراف. فهو يوفر العديد من المزايا لإنشاء مراقبة فعالة ويساعد أيضاً المؤسسات على استخدام مواردها الحالية بكفاءة (حمدان، 2016).

ومن خلال التعريفات السابقة تبين هذه الدراسة أن الحوكمة تعرف بشكل عام بأنها مجموعة من الممارسات والعمليات التي يتم من خلالها تطبيق مبادئ الحوكمة والتي تشمل الشفافية، والإفصاح، والعدالة، والصدق، والمشاركة، والمساءلة، وتكافؤ الفرص، والتوجيه. يظهر التحكم. المنظمات، بحيث يتضمن الإطار العام للحوكمة تعريف وتوزيع الحقوق والمسؤوليات على الأطراف المختلفة في منظمة أو مؤسسة، بالإضافة إلى محاولة صياغة ووضع القواعد وإجراءات اتخاذ القرار في تلك المنظمة. . وهي أيضاً أهداف تسعى إلى تحقيقها العديد من القواعد والممارسات والإجراءات التي يتم توجيهها والتحكم فيها المنظمات بشكل أساسي إلى تحقيق توازن بين مصالح المساهمين المتعددين والمديرين التنفيذيين.

4.1.2 نظريات الحوكمة :

ترتكز الحوكمة على مجموعة من النظريات ومن أهمها:

(1) نظرية التصرف الرشيد:

تعتبر نظرية السلوك العقلاني إحدى نظريات الحوكمة، وتشير هذه النظرية إلى تحقيق المصالح الخاصة للنواب على حساب مصالح أصحاب الشركة، مما يعني أن المديرين (الممثلين) يحققون مصالحهم الشخصية دون الحاجة لمصالحهم الخاصة. مراعاة مصالح أصحاب الشركة، نظراً لاختلاف الأهداف بين المديرين والملاك. (نوري وسلمان، 2014).

(2) نظرية تحمل المخاطر:

تعتبر نظرية تحمل المخاطر إحدى نظريات الحوكمة، وتنص هذه النظرية على أن المخاطر يتم أخذها في الاعتبار بين مالكي ومديري الشركات، لأنه قد يكون من المفيد لأصحاب العقارات تحقيق أعلى العوائد من خلال الدخول في استثمارات محفوفة بالمخاطر، في حين أنها أقل يفضل المديرين. - الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر حتى لا تفشل وبالتالي تؤثر على مصالح المديرين، أي أن المخاطر بين أصحاب ومديري الشركة هي نظرية اختلاف التفضيلات.

تعتبر نظرية اختلاف التفضيل إحدى نظريات الحوكمة، وتنص هذه النظرية على أن "هناك اختلافاً في أهداف أصحاب ومديري الشركة، وذلك لأن أصحاب الشركة يسعون إلى تعظيم ثرواتهم عن

طريق زيادة قيمة الأصول " الأسهم في السوق السوق، بينما يسعى المديرون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة من خلال تحقيق أكبر قدر من المال. " مكافآت وحوافز ممكنة وجهد أقل " (Kostyuk et al. 2016).

5.1.2 أهداف الحوكمة :

يوجد هنالك مجموعة من أهداف تطبيق مبادئ الحوكمة نذكر منها: ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية داخل المنظمة وتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية، ودعم استقرارها في السوق (بليزك، 2017). هدف المنظمات التي تطبق مبادئ الحوكمة هو: زيادة مستوى ثقة المساهمين فيما يتعلق باستثماراتهم في المنظمة، وذلك من خلال زيادة الوعي بالمخاطر المحتملة التي قد تواجهها والتنبؤ بها وزيادة قدرة المنظمة على إدارة هذه الأنواع من المخاطر. المخاطر. إذا حدثت (فروم، 2016).

كما أشار بعض الباحثين أن الحوكمة تسعى إلى تحقيق عدة اهداف نوجزها فيما يأتي(العنزي وعبود، 2021)

1. الحد من استخدام السلطة والإدارة لأغراض غير المصلحة العامة.
2. حماية مصالح العمل والعاملين وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل مضمون.
3. تعزيز الرقابة والرقابة الداخلية.
4. إحياء وتسهيل إدارة الأعمال من خلال الحفاظ على وإنشاء نظام حوافز يشجع المديرين على تعظيم الكفاءة والفعالية التشغيلية للمنظمة.
5. العائد على الأصول والأرباح والإنتاجية على المدى الطويل.
6. تحقيق العدالة وضمان الشفافية والمساواة وتحسين مستوى التنمية الاجتماعية واقتصادية

6.1.2 أهمية الحوكمة :

لقد أصبح الحكم أكثر أهمية بالنسبة للديمقراطيات الناشئة. ونظراً لضعف النظام القانوني، لا يمكن تنفيذ العقود وحل النزاعات بشكل فعال. كما أن رداءة نوعية المعلومات تمنع المراقبة والرقابة وانتشار الفساد وانعدام الثقة، كما أن الالتزام بمبادئ الحكم الصحيحة يخلق أيضاً التدابير اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة ويشجع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومحاربة المنظمات. مقاومة الإصلاحات (مدحت، 2019).

وقد زاد الاهتمام بممارسات الحوكمة كنتيجة مباشرة لحالات سوء السلوك الإداري في المنظمات والخوف من إساءة استخدام المديرين لمناصبهم. ولذلك، هناك إدراك متزايد بأن الحكم الرشيد لا يساعد في منع المشاكل فحسب، بل له فوائد أخرى أيضاً. يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الرفاه الاجتماعي وخلق الحصانة القانونية (الججاوي والزرقي 2018).

وقد زاد الاهتمام بممارسات الحوكمة كنتيجة مباشرة لحالات سوء السلوك الإداري في المنظمات والخوف من إساءة استخدام المديرين لمناصبهم. ولذلك، هناك إدراك متزايد بأن الحكم الرشيد لا يساعد في منع المشاكل فحسب، بل له فوائد أخرى أيضاً. يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الرفاه الاجتماعي وخلق الحصانة القانونية (العتيبي، 2018).

ويمكن إبراز أهمية تطبيق الحوكمة في المنظمات على اختلاف نشاطاتها، من خلال النقاط التالية (Tsifora & Eleftheriadou, 2017, Velnampy ، (ناصر الدين، 2023)

1. تساهم ممارسات الحوكمة في عملية الإصلاح الإداري، وتعزيز مبادئ العدالة والشفافية، وخلق بيئة تنظيمية فعالة، وزيادة المساءلة بما يوفر البيئة المناسبة.
2. تحقيق رؤية وأهداف المؤسسات والاستخدام الأمثل والفعال لمواردها المتاحة.
3. يساعد تطبيق الحوكمة المنظمات على تحقيق نتائج إيجابية بسهولة أكبر، وهو أمر مهم جداً للمؤسسات نظراً لما يوفره من زيادة في الإنتاجية.

4. إن استخدام الحوكمة يسهل تقييم المخاطر التنظيمية، وإنشاء أنظمة رقابية مناسبة، وتحديد نقاط الضعف الإدارية والقضاء عليها، وصياغة الاستراتيجيات المناسبة للقيام بالعمل. مما يساعد على تحقيق جودة الأداء في مختلف المجالات.
5. يعد عدم ممارسة الحوكمة في المنظمات من أهم العوامل التي تضر بعمل المنظمة مثل ظهور جماعات المصالح وتداخل العلاقات بين الأطراف المختلفة. إجراءات وإجراءات تنفيذية وتنفيذية غير سليمة، مما يضر بالمنظمة وفعاليتها وعدم تلبية متطلبات تنمية المجتمع.
6. يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحقيق جودة القيادة والإدارة وجودة العمليات والمخرجات، لأن الشفافية تتطلب استخدام وتصميم الأنظمة والآليات والسياسات وغيرها من الأدوات التي تضمن حقوق جميع الأطراف وفي نفس الوقت. ، فهو يضمن المساءلة. وتتطلب أن يكون المسؤولون قادرين على مراقبة العمل دون تعطيله، بينما تتطلب المشاركة إتاحة الفرصة لجميع الأطراف في أدوارهم ومسؤولياتهم المختلفة للتدخل في رسم السياسات وتنظيم العمل، كل بشكل مباشر أو غير مباشر حسب منصبك ووظيفتك.
7. يؤدي تطبيق الحوكمة الى وضع الهيكل والعمليات بشكل يضمن للمؤسسة توجيهها بطريقة تعزز التطور والأداء الإيجابي، وصولاً إلى مخرجات إيجابية من خلال رفع مستوى الأداء، تزامناً مع تحقيق الشفافية والمساءلة، والمشاركة في اتخاذ القرارات.
8. يؤدي تطبيق الحوكمة الى تطوير مختلف المجالات في أداء المؤسسات، وفي مقدمتها الأداء الإداري وما يرتبط به من أهداف وتخطيط وتنفيذ.

7.1.2 أبعاد الحوكمة :

نشر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP تسعة معايير للحكم الصالح هذه المعايير، يمكن تلخيصها في الآتي (مكاوي، 2016)

- 1) المشاركة الفعالة للمواطنين من خلال توافر القوانين التي تكفل حرية التنظيم والأحزاب، وتضمن حرية التعبير والاختيار، وتوسع الحريات العامة بشكل عام.
- 2) سيادة القانون تعني سلطة القانون وسيادته على الجميع دون استثناء.

(3) الشفافية ويقصد بها توفر المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب وإمكانية الوصول إلى المعلومات الضرورية والموثقة للمساعدة في اتخاذ القرار الصحيح.

(4) حسن الاستجابة، أي قدرة المؤسسات على خدمة المجتمع بالاستجابة السريعة لمطالبه واحتياجاته.

(5) التوفيق، أي القدرة على التوسط والتحكم بين المصالح المتضاربة.

(6) المساواة بين الرجال والنساء في الحصول على الفرص لتحسين الأوضاع والارتقاء الاجتماعي.

(7) الفعالية، بمعنى القدرة على تنفيذ المشروعات التي تحقق احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وإرشاده للموارد.

(8) وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

(9) الرقابة الاستراتيجية للمنطقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية والهادفة إلى تحسين أوضاع المواطنين وتنمية المجتمع.

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على أبعاد الحوكمة التالية :

أولاً: الشفافية الإدارية والإفصاح عن أهمية الشفافية الإدارية في تقليل الغموض وعدم الوضوح، وحل جوانب التخلف الإداري والغموض في التشريعات، وتطوير العمل بمعايير الجودة العالية والتواصل المتبادل بين المنظمات المختلفة. يتم تناول كافة المستويات الإدارية وتكامل أهدافها وتطوير الوحدات الإدارية من وحدات إدارية متخصصة إلى فرق عمل موجهة نحو المهام. (عليقات 2020).

وتكمن أهمية الشفافية الإدارية في أنها تحفز الالتزام بالسلوك الأخلاقي أثناء أداء العمل وتساعد على تحقيق الأهداف. - تحديد وشفافية السياسات والقوانين (هلال 2020). والشفافية الإدارية هي أيضا قناة اتصال مفتوحة. ومن خلال تطبيق معايير الشفافية يساعد على تحديد الدقيق لمعايير العمل الإداري. هناك عدد من المعايير التي تساهم في الشفافية الإدارية، منها: (Fawzy2023):

1. المشاركة الحقيقية في إدارة المنظمة مما يساعد على خلق التفكير الإبداعي وتحمل المسؤولية وتمكين الرقابة الذاتية.

2. تقديم صورة واضحة وكاملة عن أداء المنظمة مع الشفافية في المنظمات والوحدات الإدارية مما

يزيد ويحسن الأداء.

3. وجود نظام مراقبة متكامل وتقييم مزدوج للأداء.

وفيما يتعلق بقياس مستوى الشفافية الإدارية هناك مجموعة من المؤشرات أبرزها: وجود رؤية قوية وطموحة، وجود رسالة قوية تتعلق بالرؤية، القيم التي تدعم الرؤية . ورسالة المنظمة والأهداف والسياسات المحددة للمنظمة، الإعلان والإبلاغ عن رؤية ورسالة وقيم وأهداف وسياسات المنظمة وتوفير البيانات والمعلومات التي يحتاجها الجمهور، من خلال إشراك المرؤوسين في بعض شؤون المنظمة. إصدار ونشر التقارير الدورية للمنظمة (مدحت، 2016). وبالنظر إلى ما سبق، يرى البحث أنه من أجل ضمان إطار الحوكمة، من الضروري الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن جميع الأمور الأساسية والمادية المتعلقة بالمنظمة، بشفافية ومصداقية عالية وبما في ذلك المعلومات المالية. مثل المركز المالي والأداء المالي والمعلومات الاستراتيجية؛ مثل الأهداف والخطط والمخاطر والمعلومات المتعلقة باستخدام آليات الحوكمة في المنظمات.

ثانياً: المشاركة:

تعرف المشاركة بأنها إتاحة المجال لجميع العاملين في المؤسسات، بشكل مباشر أو غير مباشر للمشاركة في وضع القواعد والمبادئ، ورسم السياسات والتعليمات والإجراءات ضمن معايير واضحة ناصر الدين 2019 والسماح الأعضاء مجلس الإدارة والعاملين بإبداء آرائهم وإعطائهم الفرص في المشاركة والمناقشة، وتقبل مقترحاتهم مع المكافآت والحوافز لتحفيزهم بشكل مستمر (العريني، 2014).

كما ترتبط المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا تكفي لهذا الغرض، بل لا بد من وجود آليات يمكن لأفراد المجتمع اعتمادها للتأثير على القرارات ومحاسبة المسؤولين وتحمل المسؤولية. ينبغي للحكومات أن تمنح أفراد المجتمع حق المشاركة في صياغة القوانين واللوائح، والأنظمة التي تستشيرهم في شؤون الحياة العامة، وتمنحهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاءات على القوانين وغيرها من الأمور بنزاهة. إعطاء كاملة، بسهولة. والشفافية (الجوهر وآخرون، 2017)

وبناء على ما سبق يرى هذا البحث أن المشاركة تضمن المشاركة الفعالة لجميع أفراد المجتمع في صنع القرار، مما يضمن حرية الرأي والتعبير، وبعبارة أخرى، يتيح للمواطنين المشاركة في جميع جوانب الحياة من أجل تغيير الوضع. مجتمع. من مجرد متفرجين أو متلقين للخدمة إلى مشاركين يصنعون واقعهم الخاص.

ثالثاً: المساءلة:

المساءلة هي مسؤولية مجلس الإدارة والمديرين بشكل عام تجاه جميع الأطراف ذات العلاقة التي تؤثر على المنظمة وعن جميع الأعمال والأنشطة التي تقوم بها، من تحديد الأهداف واتخاذ القرارات إلى النتائج، فهم يعطون، فهو محدد. (قفا، 2018).

كما ترتبط المساءلة في المنظمات بشكل عام بوجود الفساد الإداري، وترتبط أيضاً بمساءلة أحد أطراف العقد عن نتائج العقد، وفقاً للشروط المتفق عليها من حيث النوع والوقت والوقت. جودة. وهي أيضاً نوع من الآليات التي تستخدم لمراقبة الالتزام بالمسؤوليات، على أن يتم توفير البيئة المناسبة التي تضمن جودة الأداء، وتكون وسيلة لتحقيق هدف محدد، يتضمن التنمية المستدامة، وهي غاية في حد ذاتها. وليس (أبو النصر، 2015).

كما يشمل موضوع المساءلة كافة الأعمال الإدارية والقانونية للإجابة على المسؤولين عن كيفية استخدام موارد المنظمة لتحقيق النتائج المقرر تحقيقها، بالإضافة إلى العقوبة المتعلقة بأي نوع من المخالفات، وهذه العقوبة هي مُنفَّذ. استناداً إلى النتائج الموثقة في تقارير الأداء المالي والمالي بعد مراجعتها من قبل مدققين خارجيين، فإن المساءلة هي عملية تمكين الأشخاص ذوي العلاقات داخل المنظمة أو الخارجية من القيام بالأشياء بمراقبة الأعمال دون أن تؤثر على المجريات أو أن يكون فيها إساءة لأفراد آخرين (Zahi,2020)

وفي ضوء ما سبق يرى هذا البحث أن المساءلة تشمل كافة الإجراءات الإدارية والقانونية، ومحاسبة المسؤولين عن كيفية استخدام موارد المنظمة والذين أهملوا في تحقيق النتائج التي كان من المقرر

تحقيقها، بالإضافة إلى علاوة على ذلك، يتم فرض غرامات على أي نوع من المخالفات ويتم تنفيذها بناءً على النتائج، ويتم توثيق النتائج في التقارير المالية وتقارير الأداء بعد مراجعتها من قبل مدققين خارجيين.

رابعاً: العدالة والنزاهة :

تُعرف العدالة بأنها: إتاحة الفرص للجميع لتحسين رفاهيتهم وحماية أنفسهم، وهو ما يتطلب توافر العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين ليحصلوا على فرص الحياة لتحسين أوضاعهم، مع إعطاء الأولوية للسياسات الرامية إلى تحسين أوضاع الفئات المحرومة. ومن أجل توفير الاحتياجات الأساسية وضمان أمنهم الاجتماعي، عبّر البعض عن ذلك بالعدالة في التوزيع، والتي تشمل توفير الإمكانيات اللازمة والفرص المناسبة لصالح المواطنين في الحصول على حقوقهم مثل الدخل والتعليم، والخدمات الصحية. (Iraya et al, 2015).

يدرك المديرون أنهم جزء من المجتمع وعليهم واجبات لحماية البيئة وتجاه الموظفين وتحسين الخدمات المقدمة لهم، كما يدركون مسؤوليتهم تجاه المساهمين من خلال تحقيق العوائد المناسبة لهم. (zahi ، 2020)

وبناءً على ما سبق فإن هذا البحث يرى أن العدالة هي مدى قيام المجتمع المدني والقطاع الخاص بتعزيز قيم المساواة وعلى أساس الاحتياجات ومبدأ تكافؤ الفرص، وحقوق مجموعات المصالح المختلفة في المنظمة. ، مفهوم الصدق يعني القضاء على الفساد الذي يحدث نتيجة سوء الإدارة والأداء. الأهداف الإيجابية للمؤسسات في الدولة نتيجة تطبيق القوانين ومبادئ النزاهة. (دليل تنمية النزاهة، 2014)

خامساً: تكافؤ الفرص :

إن تكافؤ الفرص هو أحد البوابات الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، وفرص العمل تتساوى مع الإرادة الصادقة التي تهدف إلى إزالة كافة المعوقات والعوامل التي تسبب التمييز بين المواطنين. وغالبًا ما يرتبط في المقام الأول بالفرص التعليمية والمهنية، ولكنه ذو صلة بجميع جوانب الحياة. إن تقدم كل مجتمع في كافة مجالات الحياة هو مبدأ تكافؤ الفرص (رضوان، 2016). وبكلمات بسيطة يمكن القول أن تكافؤ الفرص يعني تحقيق العدالة بين جميع أفراد المجتمع في مختلف المجالات، وهو إحدى

الأدوات التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوة بين كافة شرائح المجتمع. تعمل المنظمات ومنظمات حقوق الإنسان بلا كلل من أجل تحويل تكافؤ الفرص إلى حق من الحقوق، فالإنسان الأساسي وتحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع يساعد على تنمية المجتمع، وتوثيق أواصر العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، كما أنه يقوي ويقلل الصراعات والصراعات. النزاعات الناشئة عنه. ونظراً لضياع الحقوق المشروعة للناس وانعدام العدالة والمساواة بينهم وخلق فرص متساوية بين الناس، فإنه يساعد على الإبداع ويظهر أيضاً المواهب التي تدفع المجتمع إلى الأمام وتسعى إلى تقدمه وتطوره. (البسام ، 2014)

المبحث الثاني: التنمية المستدامة

لقد استقطب موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعالمية، لأن التنمية المستدامة أصبحت مدرسة فكرية عالمية انتشرت في معظم الدول النامية والصناعية على حد سواء، الأمر الذي تنتشر عن طريق المؤسسات الشعبية والرسمية والمتطلبة المقبولة. وتنفيذها والتي عقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات. على الرغم من التوسع السريع في مفهوم التنمية المستدامة منذ بدايته، إلا أن هذا المفهوم لا يزال غامضاً كمفهوم وفلسفة علمية، ولا يزال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من قبل الباحثين، واليوم أصبح العالم مقتنعاً بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف، هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل ويظهر في الأدبيات الاقتصادية مفهوم جديد للتنمية والمتمثل في تنمية اقتصادية - بيئية أي تنمية ذات البعد البيئي والتي تستند إلى مفهوم التنمية المتواصلة بمعنى (الكحل، 2015)

1. التنمية التي تستجيب لحاجات الأجيال الحاضر دون تعريض الأجيال القادمة للخطر.
2. قدرة الأجيال القادمة للاستجابة لحاجاتها، ركز هذا التعريف على ضرورة نقل بيئة طبيعية مقبولة وقدرة على توفير الشروط الضرورية لاستدامة التنمية، ووجود نشاط بشري للأجيال القادمة بعد ان استعملتها الأجيال الحاضرة بطريقة تسمح بديمومتها.
3. التنمية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأنظمة الثلاثة، البيولوجي التنوع الجيني والمرونة والقدرة على الانتعاش والإنتاجية البيولوجية، والاقتصادي لتلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان، وتعزيز العدالة وزيادة السلع والخدمات المفيدة، والاجتماعي وهو التنوع الثقافي والعدالة الاجتماعية، ويعتمد هذا المفهوم في جزء منه على تحقيق التكامل بين البيئة والتنمية أو خلق فرص أفضل للتوازن بينهما، لأنها لا تمنع استغلال الموارد الاقتصادية مثل المياه والنفط والغابات، ولكنها تمنع الاستغلال غير العقلاني لهذه الموارد بالدرجة التي تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد خاصة إذا كانت موارد قابلة للنضوب أو غير متجددة، وفي نفس الوقت تمنع التنمية الحالية تحصيل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحالية.

يعود ظهور مصطلح التنمية المستدامة إلى ظهور تقرير لجنة بوتلاند، الذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة. ففي عام 1987، سعت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية إلى حل التعارض بين أهداف البيئة والتنمية. تقديم تعريف للتنمية المستدامة فالتنمية المستدامة هي: "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة." ومنذ ذلك الحين، وفي المناقشة واسعة النطاق واستخدام هذا المفهوم، تم الاعتراف بشكل متزايد بثلاثة جوانب أساسية للتنمية المستدامة: " (Ntim &Haque,2018).

(1) الجانب الاقتصادي: ويجب أن يكون النظام مستداما اقتصاديا، وأن يحافظ على مستويات يمكن التحكم فيها من الدين العام والخارجي، وأن يتجنب الاختلالات القطاعية التي تضر بالإنتاج الزراعي أو الصناعي، وألا يثقل كاهل أجيال المستقبل.

(2) الجانب البيئي: يجب أن يركز النظام المستدام بيئياً على قاعدة موارد مستدامة، مع تجنب الاستغلال المفرط لأنظمة الموارد المتجددة، أو وظائف الخزان البيئي، وتقليل الموارد غير المتجددة فقط إلى الحد الذي ينبغي فيه القيام بالاستثمار المناسب. البدائل واستخدام الطاقات البديلة وإعادة التدوير.

(3) الجانب الاجتماعي: يجب أن يحقق النظام الاجتماعي المستدام القضايا الاجتماعية الكافية بما في ذلك الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمساءلة والمشاركة السياسية وحماية الأجيال القادمة من الغزو الثقافي والانحلال الأخلاقي. (Harris, 2023)

وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التنمية المستدامة على النحو التالي: "إدارة وحماية الموارد الطبيعية والتغيرات المؤسسية لتحقيق واستدامة وتلبية الاحتياجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، في ظروف بيئية مناسبة اقتصاديا واجتماعيا". اجتماعيا. " كما أن الطريقة المقبولة (عبد الرحمن، 2016) هي عملية مستمرة تعبر عن احتياجات المجتمع وتقوم على مبدأ العدالة والمشاركة العامة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة والهيكلية. التحول في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتمكين آليات التغيير وضمان استمراريته (دومانتو، 2023).

وتعرف كذلك بأنها عملية تطويرية، يتم تلبية احتياجات المواطنين باستخدام الموارد والنظم الطبيعية استخداماً رشيداً ومستداماً. فالتنمية باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تشمل على تغييرات عن النمو الاقتصادي والحد من التفاوت بين الهياكل الاجتماعية والمواقف، والمؤسسات، فضلاً عن الناس والقضاء على الفقر الجائر (الجبالي، 2016) والنتيجة هي أن التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي؛ يجب على الدول المتقدمة أن تقلل من استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهذا يعني استخدام الموارد لرفع مستوى المعيشة والحد من الفقر، وعلى المستوى الاجتماعي والإنساني يعني محاولة تثبيت النمو السكاني وتحسين المستوى. - الخدمات الصحية والتعليمية وخاصة في القرى. والغرض من ذلك هو حماية الموارد الطبيعية. كما أنها على المستوى التكنولوجي تقود المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة والخالية من التلوث والتي تستخدم تكنولوجيا صديقة للبيئة تنتج الحد الأدنى من الغازات والحرارة الملوثة الضارة بطبقة الأوزون.

1.2.2 أهمية التنمية المستدامة :

وتكمن أهمية التنمية المستدامة في نتائجها الإيجابية التي تنعكس على المجتمع والأجيال الحالية والقائمة وتخدم الجوانب التنموية للمجتمع وجهود تحسين المجتمعات وتحويلها إلى أقصى قدر من الربح. ويمكن توضيح أهمية التنمية المستدامة من خلال النقاط التالية: (Al Zobi, 2019)

1. من خلال الاهتمام بدعم المشاريع الصديقة للبيئة، والتعامل بمسؤولية مع الموارد المحدودة، وتنميتها وتوفيرها، ودعم مشاريع البناء مالياً، فإنه يعكس نتائج التنمية المستدامة على المجتمع ويوفر حياة أفضل له.
2. هدف التنمية المستدامة هو مشاركة جميع الأطراف. من المنظمات والمواطنين للمساعدة الفعالة في خدمة المجتمع ومن يعملون ويعيشون فيه ونشر الوعي بأهمية تطبيق الاستدامة في جميع جوانب حياتهم.
3. تهدف إلى السعي المستمر لتنفيذ التخطيط التنموي السليم من خلال. البيئة المحيطة لتحقيق أهداف المجتمع. جمع البيانات

4. غايتها الارتقاء بمجتمعات الحاضر والمستقبل من خلال صياغة استراتيجيات وسياسات تنمية مناسبة تحقق التوازن المطلوب.

5. تحقيق شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص تهدف إلى تقديم خدمات أكثر ملائمة للمجتمعات ومحاولة تلبية كافة احتياجاتها في شكل برنامج مناسب وبرامج ذات رؤية مستقبلية بكافة جوانبها.

6. تهدف التنمية المستدامة إلى توفير استخدام الموارد ومحاولة الحفاظ عليها واستخدامها بطريقة مثالية ورشيدة بما يحفظ حق الأجيال القادمة فيها والبحث عن مصادر بديلة للطاقة.

وبناء على ما سبق، يرى هذا البحث أن التنمية المستدامة من خلال زيادة الشفافية والمساءلة للمنظمات وأنشطتها، وزيادة الثقة وتبادل القيم التي يقوم عليها المجتمع، وجعله متماسكا، هي خطوة نحو الاقتصاد العالمي. يعتبر مستقرا. بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لتقييم مساهمة المنظمات في التنمية والتنمية الاقتصادية للجهات الحكومية بشكل شامل وتوجيه جهودها نحو القضايا التي تهم المجتمع.

2.2.2 أهداف التنمية المستدامة :

نظرت الأمم المتحدة في سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة، والتي وردت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2010 وتعرف بالأهداف العالمية، وهدف التنمية المستدامة هو تلبية احتياجات الإنسان مع الحفاظ على الناس والمجتمع. الطبيعة. الموارد، فضلا عن الجهود المبذولة للحد من التدهور البيئي. إنها طريقة لضمان حصول الناس على ضروريات الحياة الآن وفي المستقبل، وقد تم الاعتراف بها رسمياً على أنها "تحويل" لعالمنا في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. (عبد الرحمن، 2017).

وفيما يلي مجموعة من الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها (الأمين، 2020).

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، لأن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت الاستراتيجيات الموضوعية والمنفذة مستدامة بيئيا واجتماعيا، وهذا يتطلب تعزيز السياسات والإجراءات والحوافز، وتشجيع السلوك العقلاني والمتوافق مع القيم الاجتماعية. المشاركة الكاملة

للأطراف المعنية في عملية التنمية، وخاصة الفقراء، والقضاء على الجوع، وضمان الأمن الغذائي والتغذية السليمة

2. الاستقلالية في اتخاذ القرار واعتماد نموذج التنمية الداخلية الذي يلبي احتياجات الشعب ويزوده بمفهوم الحرية واختيار نمط الحياة المناسب الذي يتوافق مع السياق التاريخي والمؤسسي والبيئي والثقافي للشعب . إن التنمية المطلوبة هي التنمية المتأصلة في خصائص المجتمع والمركزة على العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والتحرر من التبعية الاقتصادية من المستهلك إلى المنتج.

3. ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة.

4. تعزيز الحكمة البيئية من خلال البحث عن تنمية صديقة للبيئة، لذلك نحن بحاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن الحادي والعشرين، تقوم على مبادئ مستدامة لتلبية احتياجات الإنسان، للتمكين والمشاركة والتنقل والتماسك الاجتماعي. الحفاظ على الهوية الثقافية والتطوير المؤسسي، أي العمليات التي توحد جهود الناس مع السلطات الحكومية في التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات وتحقيق المساواة لهذه المجتمعات في إطار دعم الأمة وتمكينها. إنهم يساهمون بشكل كامل في التنمية الوطنية.

3.2.2 أبعاد التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة هي عملية متعددة الأبعاد تشمل : إعادة تنظيم وإعادة توجيه الاقتصاد المحلي والنظام الاجتماعي، بالإضافة إلى النظام البيئي والتكنولوجيا، لذا فإن تحقيقها على نطاق واسع يعتمد على سلوك هذه الأبعاد وتفاعلها. بينهم.

وفيما يلي نذكر أهم أبعاد التنمية المستدامة:

أولاً: البعد الاقتصادي:

البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال تحقيق النمو المستدام للدخل القومي الإجمالي ببعده الكمي والنوعي، أي أن الاهتمام بالكيف أكثر من الكم. التكاليف البيئية يجب أن تكون مصحوبة بخلق المزيد من فرص العمل، وبدونها ستؤدي إلى زيادة تركيز الثروة وإفقار غالبية المجتمع. كما ينبغي أن يكون هذا النمو متوافقاً مع قدرات ومهارات المجتمع، بدلاً من الاعتماد على تكثيف استخدام الموارد، لأن

هذا النمو هو الذي يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار العدالة بين الأجيال. لمنع النفائات الداخلية. والموارد الاقتصادية السطحية وتقليص فارق الدخل والثروات تنمية مستدامة، بالإضافة إلى الاستخدام الرشيد والرشيد للإمكانات الاقتصادية، تتناول المساواة بين الناس والدول في مستوى التنمية الاقتصادية (غنيم وآخرون، 2017). تشير المؤشرات العالمية إلى أن شعوب الدول المتقدمة تتمتع بالثروة والرفاهية الاجتماعية والنمو المتزايد للتنمية الاقتصادية، مما أدى إلى تطور أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها، في حين تشهد الدول النامية تدهوراً كبيراً. مواردها الطبيعية وتراجع أداء اقتصادها، وهو ما ينعكس على الجانب الاجتماعي لشعبها، من خلال ارتفاع نسبة البطالة وتدني المستوى المعيشي لأفرادها، نتيجة اعتمادها على الاقتصاد الريعي وزيادة الإنفاق العسكري، بدلاً من مكافحة الفقر والأزمات الاقتصادية التي يعيشها، يفرض استخداماً رشيداً لهذه الموارد بما يؤدي إلى حماية البيئة.

وتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة (Nicole, 2019). ويختلف الإنتاج الصديق للنظام البيئي عن الإنتاج الحالي، وبالتالي يجب تغيير طريقة الإنتاج من خلال إجراء إصلاحات جوهرية في البداية.

وفي نظام الإنتاج، مثل خفض مستوى مدخلات الإنتاج (الموارد الطبيعية)، يعتبر تغيير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية اللازمة لتشمل حماية النظام الطبيعي في الاقتصاد بأكمله (التنمية)، مثل التحول من استخدام الوقود الأحفوري. الوقود (النفط) لاستخدام الطاقة المتجددة والتغيير من استخدام المواد الخام. مع تقليل الآثار البيئية السلبية والاستغلال الرشيد للموارد.

الموارد الطبيعية بمستوى يتناسب على الأقل مع الطاقة الكامنة للأرض (إبراهيم، 2020). ويتكون البعد الاقتصادي من أربع أسس قائمة ومتكاملة: (تودارو، 2019):

1. النمو الاقتصادي المستدام.

2. كفاءة رأس المال.

3. إشباع الحاجات الأساسية

4. العدالة الاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يشمل قضايا أخرى مهمة في الاقتصاد يفرضها تطور الواقع الاقتصادي المحلي والدولي، منها: قضايا العولمة الاقتصادية والمشاكل الاقتصادية الكبرى مثل التضخم والبطالة والأمن الغذائي والقطاع العام. دين. والاقتصاد المستدام، ويتناول مسألة ربط النشاط الاقتصادي بالتنمية المستدامة والسياسات الاقتصادية.

ثانياً: البعد الاجتماعي :

ويرتبط البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بتنمية قدرات أفراد المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروات من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم والحد من الفقر والتوزيع العادل وتوسيع نطاق الحريات السياسية والمشاركة الفعالة. أشخاص مستعدون للتضحية بالنفس والتفاني والعمل الجماعي الذي يزيد من عقلانية استغلالهم للموارد وتحسين نوعية حياتهم، وبشكل أساسي بهدف تحسين العلاقة بين الطبيعة والإنسان، وتحسين رفاهية الناس وتحسين الوصول إلى خدمات.

الصحة والتعليم الابتدائي والالتزام بالحد الأدنى من المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان (ميلود، 2020). ويعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة بأنها: ليس توليد النمو فحسب، بل توزيع دخله بطريقة طبيعية، وتجديد البيئة بدلاً من تدميرها، بدلاً من تهميش الناس، وتمكينهم، وتوسيع خياراتهم. . الفرص، ويؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تمس حياتهم. ويتناول المساواة داخل الجيل والمساواة بين الأجيال، وتمكين الأجيال الحالية والمستقبلية من الاستفادة القصوى من إمكاناتها، مع مراعاة عدم إغفال التوزيع الفعلي للفرص الحالية" (لبيب، 2017).

ويرتبط البعد الاجتماعي أيضاً بتثبيت النمو السكاني لفترة طويلة (بمعدلات مماثلة للمعدلات الحالية)، لأن النمو السكاني المستمر أصبح مكلفاً، حيث يفرض ضغوطاً شديدة على استخدام الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى زيادة إنتاج السكان. النفايات السائلة والغازية والصلبة (هاياجينا 2022).

وتم فرض هذه المفاهيم على المستوى العالمي، وفي مؤتمر نظمته الأمم المتحدة عام 2000، ناقش زعماء العالم التفاوتات الصارخة في العالم من حيث التنمية البشرية وقاموا بصياغة إعلان. "إعلان الألفية" الذي يتضمن ثمانية أهداف يتعين تحقيقها بحلول عام 2015. ولتعزيز التنمية المستدامة في بعدها

الاجتماعي، تم تحديد عام 2015 موعداً أقصى لتحقيق كل هدف من الأهداف. وقد تم تحديد عام 1990 باعتباره العام المرجعي لقياس التقدم الاجتماعي، وجاءت الأهداف على النحو التالي (البيب، 2017).

1. توفير التعليم الابتدائي للجميع.
2. القضاء على الفقر والجوع.
3. تطوير المساواة بين الجنسين.
4. تحسين صحة الأمهات وضمان استدامة الموارد البيئية وتقليل وفيات الأطفال.

ثالثاً: البعد البيئي :

يقوم هذا البعد على مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي على الحفاظ على سلامته البيئية وقدرته على التكيف، وإذا فقدت هذه الأنظمة مرونتها فإنها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى. ويجب مراعاة الحدود بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود، من حيث الاستهلاك والاستنزاف، لا يمكن تجاوز حدود معينة مقرر لها. الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئي واستنزاف المياه وإزالة الغابات وتآكل التربة، فضلاً عن تحقيق الاستدامة البيئية، وهي: "أسلوب تنمية يؤدي حتماً إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لضمان حماية الإنسان كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي، حتى لا يؤدي إلى تدهورها بشكل كبير من خلال التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون، وإزالة طبقة الأوزون، وتدمير الموائل الطبيعية التي توفر إمكانية ضمان التنوع البيولوجية" (السنوسي، 2019). تعرف البيئة بأنها: "البيئة الطبيعية والاصطناعية التي يعيش فيها الإنسان، بما في ذلك الماء والفضاء والهواء والكائنات الحية والمرافق التي أنشأها الإنسان لتلبية احتياجاته المتزايدة، لأنها تشتمل على البيئة الطبيعية والبيئة المخلوقة" من خلال الأنشطة البشرية. (دومانتو، 2023).

ويتكون النظام البيئي من أنظمة فرعية، وهي النظام البيئي والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والإنتاجية البيولوجية والقدرة على التكيف (النيس، 2021).

حماية البيئة تعني الحفاظ على مكوناتها وخصائصها وتوازنها الطبيعي، والحد من التلوث، وترشيد استهلاك مواردها الطبيعية ومحاولة تنميتها. وكل هذا يتطلب تضامناً وجهود السلطات والشعب في مختلف

التدابير لمنع إلقاء النفايات البشرية والزراعية والصناعية والكيميائية والمشعة في أرزاق الإنسان والكائنات الأخرى. ونذكر حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة (السيد، 2020).

1. تصحيح المعتقدات الخاطئة بأن الموارد الطبيعية لا تنضب.
2. تنمية الوعي حول الاستغلال السليم للموارد الطبيعية وحمايتها.
3. إيجاد نظام قياسي يكشف حجم الهدر واستنزاف هذه الموارد.
4. دراسة العوامل المحلية والوطنية والدولية المؤثرة على البيئة وحياة الإنسان.

رابعاً: البعد التكنولوجي:

تظهر التنمية المستدامة نهجاً استراتيجياً متكاملًا يتم من خلاله تنسيق استغلال الموارد وإرشادات حماية البيئة مع جوانب التطور التكنولوجي بما يزيد من قدرات الحاضر والمستقبل على تلبية احتياجات الإنسان. وهي لا تتبع الرغبات، ولا تبحث عن تقدم إنساني محدد في أماكن محددة لبضع سنوات، بل عن تقدم البشرية جمعاء على مر الزمن.

كما يمكن للتكنولوجيا أن تساعد من خلال خلق تقنيات ومشاريع تتعلق بالحد من التلوث، ولذلك يجب إنشاء مشاريع متخصصة للاستفادة من مواد النفايات بهدف إنتاج الطاقة من الكتلة الحيوية والاستثمار في المناطق التي تعاني من نقص موارد الطاقة. (موسى، 2021).

ومن أنماط تغير الاستهلاك والاستثمار في المناطق الفقيرة من حيث موارد الطاقة يمكن أن نذكر تكنولوجيا إنتاج الطاقة الكهربائية من النفايات، لأنه من الممكن الاستفادة من غاز الميثان.

1. يتم إنتاجه من تخمير النفايات العضوية والجافة في إنتاج الطاقة الكهربائية.
2. تكنولوجيا تحويل النفايات إلى سماد عضوي، تستخدم هذه التقنية الطريقة الكهرومغناطيسية لفصل المواد المعدنية والمعادن الثقيلة الأخرى من النفايات بعد طحنها وتحويلها إلى قطع صغيرة باستخدام مطحنة عمودية، ومن ثم استخدام الحزام إلى آلة لضغط المعادن حيث يتم ضغطها إلى مكعبات بأوزان مختلفة ومن ثم تخزينها للاستخدام.

3. استغلال المخلفات العضوية الصلبة: للمخلفات العضوية أهمية اقتصادية وبيئية كبيرة، ويتم استخدام المخلفات العضوية في مصانع المواد الغذائية والأثاث النفايات .

4. نفايات الورق: يتم استخدام نفايات الورق لإنتاج أطباق البيض.

5. مخلفات الزجاج: يتم إعادة تدوير مخلفات الزجاج عن طريق طحن الزجاجات ذات الاستخدام الواحد لاستخدامها في بعض المنتجات، ويتم تقدير كميتها من الزجاجات الفارغة التي يتم إلغاؤها في سلة المهملات.

6. مخلفات الحديد "مخلفات الحديد": تعتبر مخلفات الحديد والصلب من أهم المخلفات التي يتم إعادة تدويرها نظراً لحجمها الكبير وإمكانية الاستفادة من جميع مخلفاتها، فضلاً عن كثرة الطلب عليها. إن عملية التخلص من النفايات عن طريق الحرق ما هي إلا هدر لمواد قد تكون لها قيمة اقتصادية كبيرة، وترتبط هذه النفايات بالعديد من الآثار السلبية المتمثلة في تلوث الهواء أو التربة أو الماء أو ارتفاع درجة حرارة الأرض. فالبينة تحتاج إلى مبالغ ضخمة بالإضافة إلى مبالغ أخرى لمعالجة الآثار الصحية الناتجة.

4.2.2 العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة :

ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة لا بد من توافر بعض المتطلبات الأساسية التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية حقوق الأجيال القادمة، والسيطرة على مصادر التلوث والحد منها، والبحث عن مصادر جديدة للطاقة لا تضر بالبيئة. إن الحوكمة الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية هي العامل المحرك للديمقراطية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، لأنه إذا لم تكن الحوكمة تهدف إلى تحقيق الديمقراطية فإنها لن تكون مقبولة من الناحية الإنسانية والاجتماعية، وبنفس الطريقة تكون كذلك. ولا يمكن تنفيذها في جو خال من الديمقراطية المتجسدة. المبادئ الديمقراطية، لأن الالتزام بهذه المبادئ الأخيرة شرط لتنفيذ الحكم، وتمكين المواطنين والتوسع... خياراتهم تتطلب تعزيز أشكال المشاركة من خلال الانتخابات العامة للمؤسسات الحكومية، من خلال تفعيل الأحزاب السياسية وضمان تعدديتها وتعدديتها. المنافسة، ومن خلالها. ضمان العمل النقابي واستقلال منظمات المجتمع المدني، هذه الميزات والمؤشرات لا يمكن توفيرها إلا من قبل الحكومة (فروم، 2016).

ومن الناحية النظرية، واستنادا إلى الدراسات السابقة، فإن الحوكمة هي السبيل لتحقيق وتعزيز التنمية المستدامة، ومنظورها العالمي هو دفع العالم نحو التحسين والمساواة والعدالة الاجتماعية وتعزيز الابتكار. في بيئة.

ومن خلال التركيز على تحسين الإنتاجية والنمو المستدام على المدى الطويل، ينبغي أن يكون لهذا النموذج قاعدة واسعة في مختلف القطاعات والجوانب المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية والإدارية بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي، ويتم تحقيق ذلك من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة.

ويتمثل تأثير الحكم على التنمية المستدامة في أن الحكومة، باعتبارها الفاعل الرئيسي، تبادر بعملية التغيير من خلال النظام التشريعي والقانوني، وتتحكم في العلاقات بين الناس، وتوجه عملية التنمية الشاملة، بما في ذلك التنمية المستدامة، وذلك من خلال إنه مشروع. وتمتد قوة وتأثيرات الحوكمة إلى هذا القطاع، فالقطاع الخاص الذي يعتبر من الجهات الداعمة للتنمية، بالنظر إلى الدور الذي يلعبه هذا القطاع، إذا تحدثنا عن المنافسة ونفوذ السوق والمخاطر، والتي يؤدي إلى الأعباء التي كانت في السابق ملقاة على عاتق الحكومة، مثل جذب العمالة المنتجة وتقليل حدة البطالة، مع نتائج مباشرة تتمثل في الحد من الفقر وتعزيز التنمية البشرية وتنفيذ مشاريع واسعة النطاق (نافازد، 2017).

كما أنه بدون الشفافية في عمل هذه المؤسسات، سواء الرسمية أو غير الرسمية، لا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة، كما يجب على بعضها أن يتقن ما يسعى بفعل المساءلة والمسؤولية، لأن أي عملية أو مشروع ناجح لا بد أن يتم. على أسس متينة من خلال إدخال عنصر المشاركة، واعتبار الإنسان وسيلة التنمية وهدفها. (Addink, 2019)

الفصل الثالث المنهجية والتصميم

يبين هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة ومفردات عينتها، وأداة الدراسة المستخدمة من أجل جمع بيانات الدراسة، وكذلك الإجراءات اللازمة للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة، والإجراءات التطبيقية اللازمة والأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات، وفيما يلي عرض المفردات المنهجية والإجراءات:

1.3 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية منهج البحث الوصفي التحليلي، وعلى صعيد البحث الوصفي، قد تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات السابقة والبحوث النظرية والميدانية ذات الصلة بموضوع الدراسة من أجل بلورة الأساس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري للدراسة، وكذلك الوقوف على أهم الدراسات السابقة التي تعتبر رافداً حيويًا للدراسة، وما تتضمنه من محاور معرفية. أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقد تم إجراء المسح الاستطلاعي الشامل وتحليل جميع البيانات التي تم جمعها من خلال الإجابة على أسئلة الاستبانة المعتمدة في الدراسة الحالية، وفيما يلي توضيح مصادر الحصول على البيانات والمعلومات:

أولاً: المصادر الثانوية: تم الاعتماد المصادر العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية من الكتب والمجلات العربية والأجنبية، وكذلك الشبكة العالمية (الأنترنت) بحيث تم الرجوع إلى بعض المصادر الموثوقة والمعتمدة منها.

ثانياً: المصادر الأولية: لأجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد جرى الاستعانة بأداة الدراسة التي تم تصميمها لتغطيه الجانب الميداني بالاعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في موضوع الدراسة الحالية.

2.3 مجتمع الدراسة :

حيث تم مسح شامل للمجتمع بالكامل و تكون مجتمع الدراسة من المديرين شاغلي الوظائف الإدارية في الإدارة العليا والوسطى في وزارة الاستثمار من مدير دائرة ورئيس قسم ورئيس شعبة، والبالغ عددهم (130)، حسب إحصائيات دائرة الموارد البشرية في وزارة الاستثمار ، حيث تم توزيع (130) استبانة، تم استرجاع (125) استبانة، ووجد منها (5) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي حيث تم استبعادها، وبذلك يكون عدد الاستبانات التي خضعت للتحليل الإحصائي (120) استبانة، ونسبة (92.31%) من عينة الدراسة الإجمالية ويبين الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة ونسبة أفراد العينة حسب كل متغير للعدد الإجمالي للعينة.

جدول (1) وصف خصائص عينة الدراسة الصالحة للتحليل

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	72	60.0%
	أنثى	48	40.0%
العمر	أقل من 30 سنة	27	22.5%
	من 30 - أقل من 40 سنة	40	33.3%
	من 40 - أقل من 50 سنة	34	28.3%
	50 سنة فأكثر	19	15.8%
المؤهل العلمي	دبلوم كلية مجتمع	30	25.0%
	بكالوريوس	49	40.8%
	ماجستير	30	25.0%
	دكتوراه	11	9.2%
عدد سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	25	20.8%
	من 10 - أقل من 15 سنة	43	35.8%

15- أقل من 20 سنة	36	30.0%
20 سنة فأكثر	16	13.3%
مدير / مساعد مدير	23	19.2%
رئيس قسم	75	62.5%
رئيس شعبة	22	18.3%
الكل	120	100%

بالنظر إلى الجدول رقم (1) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الشخصية

والوظيفية يلاحظ على مستوى كل متغير ما يلي:

أولاً: النوع الاجتماعي: بالنسبة لتوزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي بلغت نسبة الذكور 60% مقابل 40% من الإناث، وهي نسبة متقاربة تدل على أن المراكز الإدارية يحظى بها الذكور والإناث.

العمر: أما توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير العمر فقد كانت النسبة الأعلى هي الفئة العمرية التي تقع بين (30 - أقل من 40 سنة) والتي احتلت المرتبة الأولى بنسبة 33.3%، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) بنسبة 15.8%، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن الفئات العمرية الأكبر عمراً تحال إلى التقاعد أو الضمان المبكر بناء على رغبة البعض منهم.

المؤهل العلمي: أما توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي فقد كانت النسبة الغالبة من حملة درجة البكالوريوس بنسبة 40.8% في المرتبة الأولى، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فئة حملة الدكتوراه بنسبة 9.2%، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة من الموظفين الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى وهي البكالوريوس التي هي شرط التعيين حسب نظام الخدمة المدنية.

عدد سنوات الخبرة: بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة فقد جاء في المرتبة الأولى فئة (10- أقل من 15 سنة) بنسبة 35.8%، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فئة حملة (20 سنة فأكثر) بنسبة 13.3%، ويمكن أن يعزى ذلك

إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة من الموظفين التي تتوسط خبراتهم، أما الموظفين ذو الخبرات الأطول قد يكون البعض منهم مؤهلاتهم العلمية أقل من غيرهم وبالتالي لم يحصلوا على إدارات في الوزارة.

المركز الوظيفي: وكان توزيع النسب المتغير المركز الوظيفي في المرتبة الأولى رئيس قسم بنسبة 62.5%، ويعزو الباحث السبب في هذه النسبة المرتفعة إلى معظم المديرين في وزارة الاستثمار تتبع لها العديد من الأقسام في هيكلها التنظيمي.

3.3 أداة الدراسة :

تم تطوير استبانته وفق مقياس ليكرت الخماسي (Likert) ، بعد مراجعة الأدب النظري للدراسة، وذلك لدراسة أثر ممارسة الحوكمة على التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية.

تتكون هذه الاستبانة من الأقسام التالية:

القسم الأول: يقيس المتغيرات الشخصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي)

القسم الثاني: يتضمن الفقرات من (1 – 24) والتي تقيس أبعاد المتغير المستقل (ممارسة الحوكمة)، المتمثلة بما يلي:

البعد الأول: الشفافية والإفصاح، وتتضمن الفقرات من (1 – 5).

البعد الثاني: العدالة والنزاهة، وتتضمن الفقرات من (6 – 10).

البعد الثالث: تكافؤ الفرص، وتتضمن الفقرات من (11 – 15).

البعد الرابع: المشاركة، وتتضمن الفقرات من (16 – 19).

البعد الخامس : المساءلة، وتتضمن الفقرات من (20 – 24).

القسم الثالث: يتضمن الفقرات من (25 – 41) والتي تقيس أبعاد المتغير التابع (التنمية المستدامة)، وهي:

البعد الأول: الاقتصادي، وتتضمن الفقرات من (25 – 28).

البعد الثاني: الاجتماعي، وتتضمن الفقرات من (29 – 33).

البعد الثالث: البيئي، وتتضمن الفقرات من (34 – 37).

البعد الرابع: التكنولوجي، وتتضمن الفقرات من (38 – 41).

وصنفت الإجابات وفق مقياس (ليكرت Likert) للخيارات المتعددة الذي يحسب أوزان تلك الفقرات بطريقة خماسية على النحو الآتي:

الخيار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج :

من 1 - إلى أقل 2.34 منخفضة

من 2.34 - إلى أقل 3.67 متوسطة

من 5 - 3.67 مرتفعة

وتم اعتماد هذا التقدير من خلال تقسيم الدرجة العظمى (5) على ثلاث فئات متساوية ضمن المدى (1 – 5)، وفقاً للمعادلة الآتية: القيمة العليا لبدائل الإجابة في أداة الدراسة - القيمة الدنيا لبدائل الإجابة في أداة الدراسة مقسومة على عدد المستويات الثلاثة: (مرتفعة ومتوسطة، ومنخفضة) وهي كالاتي:

$$\frac{N - 1}{3} = \frac{5 - 1}{3} = 1.33$$

4.3 صدق أداة الدراسة :

صدق البناء الداخلي: تم التحقق من تجانس المقياس داخلياً باستخدام طريقة البناء الداخلي وهي إحدى طرق صدق التكوين (Construct Validity)، بإيجاد معامل ارتباط كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكلية له، والجدولان (2) و (3) يوضحان ذلك.

أولاً: المتغير المستقل: ممارسة الحوكمة

جدول (2) معامل ارتباط الفقرات مع البعد والدرجة الكلية للمتغير المستقل (ممارسة الحوكمة)

الارتباط مع الدرجة الكلية	الارتباط مع البعد	رقم الفقرة	الارتباط مع الدرجة الكلية	الارتباط مع البعد	رقم الفقرة
**0.816	البعد الأول: الشفافية والإفصاح				
**0.686	**0.828	4	**0.542	**0.686	1
**0.676	**0.758	5	**0.541	**0.715	2
			**0.668	**0.824	3
**0.891	البعد الثاني: العدالة والنزاهة				
**0.631	**0.781	9	**0.720	**0.761	6
**0.706	**0.775	10	**0.750	**0.826	7
			**0.677	**0.763	8
**0.877	البعد الثالث: تكافؤ الفرص				
**0.813	**0.885	14	**0.637	**0.653	11
**0.646	**0.825	15	**0.767	**0.856	12
			**0.754	**0.889	13
**0.877	البعد الرابع: المشاركة				
**0.706	**0.859	18	**0.820	**0.858	16
**0.776	**0.849	19	**0.716	**0.870	17
**0.878	البعد الخامس: المساءلة				
**0.658	**0.828	23	**0.740	**0.783	20
**0.642	**0.773	24	**0.764	**0.883	21

			**0.823	**0.868	22
--	--	--	---------	---------	----

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، ** دالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.01)$

يُظهر الجدول (2) أن جميع معاملات الارتباط للمتغير المستقل (ممارسة الحوكمة) مع البعد وكذلك مع الدرجة الكلية للمتغير كانت دالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ مما يدل على صدق البناء الداخلي للاستبانة ويزيد من مستوى الصدق بنتائجه.

ثانياً: المتغير التابع: التنمية المستدامة

جدول (3) معامل ارتباط الفقرات مع البعد والدرجة الكلية للمتغير المستقل (التنمية المستدامة)

رقم الفقرة	الارتباط مع البعد	الارتباط مع الدرجة الكلية	رقم الفقرة	الارتباط مع البعد	الارتباط مع الدرجة الكلية
البعد الأول: الاقتصادي					
25	**0.843	**0.678	27	**0.863	**0.773
26	**0.789	**0.644	28	**0.770	**0.657
البعد الثاني: الاجتماعي					
29	**0.773	**0.741	32	**0.755	**0.663
30	**0.726	**0.661	33	**0.772	**0.674
31	**0.450	**0.340			
البعد الثالث: البيئي					
34	**0.705	**0.785	36	**0.773	**0.736

35	**0.733	**0.526	37	**0.630	**0.325
البعد الرابع: التكنولوجي					**0.803
38	**0.756	**0.638	40	**0.824	**0.714
39	**0.807	**0.722	41	**0.570	**0.289

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، ** دالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.01)$

0.01)

يُظهر الجدول (3) أن جميع معاملات الارتباط للمتغير المستقل (التنمية المستدامة) مع البعد وكذلك مع الدرجة الكلية للمتغير كانت دالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ مما يدل على صدق البناء الداخلي للاستبانة ويزيد من مستوى الصدق بنتائجه.

5.3 ثبات أداة الدراسة :

جرى التأكد من ثبات الأداة، من خلال استخراج معامل الثبات (Cronbach Alpha)، الذي يقيس الاتساق الداخلي لفقرات الأداة بصيغتها النهائية الكلية، ولكل بعد من أبعاد الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (4) الآتي:

جدول (4) معامل الثبات (Cronbach Alpha)

المتغير	البعد	Alpha
المتغير المستقل: ممارسة الحوكمة	الشفافية والإفصاح	0.86
	العدالة والنزاهة	0.89
	تكافؤ الفرص	0.91
	المشاركة	0.87
	المساءلة	0.93
	ممارسة الحوكمة (الكلي)	0.92

0.81	الاقتصادي	المتغير التابع: التنمية المستدامة
0.84	الاجتماعي	
0.88	البيئي	
0.80	التكنولوجي	
0.86	التنمية المستدامة (الكلي)	

يلاحظ أن معامل الثبات لكافة أبعاد الدراسة كان مرتفعاً ومقبولاً لغاية إجراء هذه الدراسة. حيث تراوح معامل الثبات لمتغير ممارسة الحوكمة (0.86 – 0.91)، وتراوح لمتغير التنمية المستدامة (0.80 – 0.88).

6.3 المعالجة الإحصائية :

استخدمت الدراسة الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS- Version- 20) في معالجة البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، وفقاً للمعالجات الإحصائية التالية:

- 1- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة.
- 2- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis)، لاختبار صلاحية نماذج الدراسة، وتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وتحليل الانحدار المتعدد المتدرج (Stepwise Multiple Regression Analysis) لاختبار دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ بالمتغير التابع.
- 3- اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) واختبار التباين المسموح (Tolerance) ؛ للتأكد من عدم وجود ارتباط عالي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، واختبار معامل الالتواء (Skewness) وذلك للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، والتي تمثل فيه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وكذلك الأهمية النسبية لكافة أبعاد الدراسة، والفقرات المكونة لكل بعد من هذه الأبعاد، كما يتضمن التحقق من فرضيات الدراسة، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج.

1.4 عرض النتائج :

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى ممارسة أبعاد الحوكمة (الشفافية والإفصاح، العدالة، تكافؤ الفرص، المشاركة، المساءلة) في وزارة الاستثمار من وجهة نظر المبحوثين؟

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لممارسة أبعاد الحوكمة في وزارة الزراعة الاردنية، كما في الجدول (5)

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لممارسة أبعاد

الحوكمة في وزارة الاستثمار مرتبة تنازلياً

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
العدالة والنزاهة	3.90	0.68	1	مرتفع
الشفافية والإفصاح	3.89	0.67	2	مرتفع
المساءلة	3.86	0.77	3	مرتفع
المشاركة	3.78	0.82	4	مرتفع
تكافؤ الفرص	3.75	0.75	5	مرتفع
الحوكمة (الكلية ممارسة)	3.84	0.64		مرتفع

يتبين من الجدول (5) أن مستوى تصورات أفراد عينة الدراسة لممارسة أبعاد الحوكمة في وزارة

الاستثمار جاء مرتفعاً ولجميع الأبعاد بمتوسط حسابي بلغ (3.84)، وانحراف معياري (0.64)، حيث جاء

بعد (العدالة والنزاهة) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.90) وانحراف معياري بلغ (0.68)، يليه بعد

(الشفافية والافصاح) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.89) وانحراف معياري (0.67) ثم بعد (المساءلة) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.86) وانحراف معياري (0.77)، وجاء بعد (المشاركة) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.78) وانحراف معياري (0.82)، وأخيراً بعد (تكافؤ الفرص) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (3.75) وانحراف معياري (0.75)، وفيما يلي عرض تفصيلي لمستوى الفقرات لكل بعد من أبعاد ممارسة الحوكمة وهي كما يلي:

أولاً: الشفافية والإفصاح :

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد

(الشفافية والإفصاح)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	توفر الوزارة نظاماً للإعلام بالأنظمة والتعليمات المنظمة للعمل	4.13	0.79	1	مرتفعة
4	يتم حل المشكلات الخاصة بالعاملين في الوزارة بشفافية	3.92	0.98	2	مرتفعة
5	تتيح الوزارة للمستفيدين حق الاطلاع على كافة المعاملات والقرارات المتعلقة بهم	3.92	0.85	2	مرتفعة
3	تهتم الوزارة بتفسير الأنظمة والتعليمات المطبقة بها	3.88	0.82	3	مرتفعة
2	تتبع الوزارة أسلوب الحوار في الوصول إلى القرارات من خلال اللجان المختصة التي تشكلها	3.62	0.94	4	متوسطة
الكلي		3.89	0.67		مرتفعة

يتبين من الجدول (6) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن بعد (الشفافية والإفصاح) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.89)، وانحراف معياري (0.67) وحصلت فقرات بعد الشفافية والإفصاح على مستويات تراوحت بين المرتفع والمتوسط، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.62 – 4.13)، وجاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على (توفر الوزارة نظاماً للإعلام بالأنظمة والتعليمات المنظمة للعمل)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.79)، في حين جاءت الفقرة (2) والتي تنص على (تتبع الوزارة أسلوب الحوار في الوصول إلى القرارات من خلال اللجان المختصة التي تشكلها) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.62) وانحراف معياري (0.94).

ثانياً: العدالة والنزاهة :

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد

(العدالة والنزاهة)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
8	تطبق القوانين في الوزارة بشكل كامل ودقيق على جميع العاملين دون استثناء	4.03	0.88	1	مرتفعة
6	تمنح الوزارة موظفيها الحق في الاعتراض على الأخطاء الناتجة عن قرارات مسؤوليها	3.97	0.83	2	مرتفعة
	يحظى الموظفون في الوزارة بالترقية المناسبة كلما حرصوا على جودة أداء عملهم	3.93	0.80	3	مرتفعة

مرتفعة	4	0.95	3.87	يستطيع الموظف في الوزارة المطالبة بحقوقه في أي وقت وفق القوانين والأنظمة المعمول بها	7
مرتفعة	5	0.91	3.71	يوجد بالوزارة أنظمة تقييم موضوعية وعادلة للتعين	9
مرتفعة		0.68	3.90	الكلي	

يتبين من الجدول (7) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن بعد (العدالة والنزاهة) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.90)، وانحراف معياري (0.68)، وحصلت فقرات بعد (العدالة والنزاهة) جميعها على مستويات مرتفعة، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.71 – 4.03)، وجاءت الفقرة رقم (8) والتي تنص على (تطبيق القوانين في الوزارة بشكل كامل ودقيق على جميع العاملين دون استثناء)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.03) وانحراف معياري (0.88)، في حين جاءت الفقرة (9) والتي تنص على (يوجد بالوزارة أنظمة تقييم موضوعية وعادلة للتعين) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (0.91).

ثالثاً: تكافؤ الفرص :

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد (تكافؤ الفرص)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
11	توزع الوزارة مهام العمل بشكل عادل ومتساوي على العاملين	3.85	0.80	1	مرتفعة
12	تطبق الوزارة آليات المكافآت على العاملين دون تمييز	3.82	0.98	2	مرتفعة

14	تعتمد الوزارة على تقارير تقييم كفاءة الاداء لتقديم الحوافز للموظفين	3.75	0.86	3	مرتفعة
13	تضع الوزارة سياسات موضوعيه للتوظيف والتعيين فيها	3.74	0.89	4	مرتفعة
15	تساهم الوزارة في إعداد خطط لترقية الموظفين لضمان تكافؤ الفرص	3.58	1.02	5	متوسطة
	الكلي	3.75	0.75		مرتفعة

يتبين من الجدول (8) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن بعد (تكافؤ الفرص) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.75)، وانحراف معياري (0.75)، وحصلت فقرات بعد تكافؤ الفرص على مستويات تراوحت بين المرتفع والمتوسط، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.85 – 3.58)، وجاءت الفقرة رقم (11) والتي تنص على (توزع الوزارة مهام العمل بشكل عادل ومتساوي على العاملين)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (0.80)، في حين جاءت الفقرة (15) والتي تنص على (تساهم الوزارة في إعداد خطط لترقية الموظفين لضمان تكافؤ الفرص) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري (1.02).

رابعاً: المشاركة :

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد

(المشاركة)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
-------	--------	-----------------	-------------------	--------	---------

19	تشجع الوزارة العاملين لديها على المشاركة في تنمية المجتمع المحلي	3.88	0.96	1	مرتفعة
18	تتيح الوزارة للعاملين فيها حرية الدفاع عن حقوقهم القانونية	3.82	0.89	2	مرتفعة
16	تتيح الوزارة للعاملين فرص المشاركة في اتخاذ القرارات	3.76	0.91	4	مرتفعة
17	تمنح الوزارة العاملين لديها صلاحيات واسعة لممارسة الاعمال بطرق مختلفة	3.66	1.08	5	متوسطة
	الكلية	3.78	0.82		مرتفعة

يتبين من الجدول (9) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن بعد (المشاركة) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.78) ، وانحراف معياري (0.82)، وحصلت فقرات بعد (المشاركة) على مستويات تراوحت بين المرتفع والمتوسط، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.88 – 3.66)، وجاءت الفقرة رقم (19) والتي تنص على (تشجع الوزارة العاملين لديها على المشاركة في تنمية المجتمع المحلي)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (0.96)، في حين جاءت الفقرة (17) والتي تنص على (تمنح الوزارة العاملين لديها صلاحيات واسعة لممارسة الاعمال بطرق مختلفة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (1.08).

خامساً: المسألة :

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد (المسألة)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
-------	--------	-----------------	-------------------	--------	---------

23	تهتم الوزارة بتطوير آليات المسائلة لديها	3.97	0.90	1	مرتفعة
22	يتاح للعاملين في الوزارة حرية المسائلة حول القرارات التي تتخذها الوزارة	3.94	0.89	2	مرتفعة
21	تخضع الوزارة باستمرار للتقييم من الخارج	3.93	0.84	3	مرتفعة
20	تركز الوزارة على مساءلة العاملين المخالفين لأنظمتها وتعليماتها	3.78	1.02	4	مرتفعة
24	تهتم الوزارة بتوثيق جميع الممارسات التي تقوم بها	3.69	1.01	5	مرتفعة
	الكلية	3.86	0.77		مرتفعة

يتبين من الجدول (10) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن بعد (المساءلة) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.86)، وانحراف معياري (0.77)، وحصلت فقرات بعد (المساءلة) جميعها على مستويات مرتفعة، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.97 – 3.69)، وجاءت الفقرة رقم (23) والتي تنص على (تهتم الوزارة بتطوير آليات المسائلة لديها) في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (0.90)، في حين جاءت الفقرة (24) والتي تنص على (تهتم الوزارة بتوثيق جميع الممارسات التي تقوم بها) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري (1.01).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مستوى تحقيق ابعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي البعد البيئي، البعد التكنولوجي) في وزارة الاستثمار من وجهة نظر المبحوثين؟

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق ابعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي البعد البيئي، البعد التكنولوجي) في وزارة الاستثمار ، كما في الجدول (11)

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة المستوى

تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار مرتبة تنازلياً

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
البعد الاقتصادي	3.90	0.76	1	مرتفع
البعد الاجتماعي	3.79	0.62	2	مرتفع
البعد التكنولوجي	3.67	0.64	3	مرتفع
البعد البيئي	3.62	0.66	4	متوسط
التنمية المستدامة (الكلي)	3.74	0.56		مرتفع

يتبين من الجدول (11) أن مستوى تصورات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار جاء مرتفعاً، بمتوسط حسابي بلغ (3.74)، وانحراف معياري (0.56)، حيث جاء البعد (الاقتصادي) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.90) وانحراف معياري (0.76)، يليه البعد (الاجتماعي) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.79) وانحراف معياري (0.62)، ثم البعد (التكنولوجي) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.67) وانحراف معياري (0.64) وأخيراً البعد (البيئي) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.62) وانحراف معياري (0.66)، وفيما يلي عرض تفصيلي لمستوى الفقرات لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة وهي كما يلي:

أولاً: البعد الاقتصادي :

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات البعد (الاقتصادي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
26	تهتم الوزارة بترشيد استهلاك الطاقة واستغلالها	4.04	0.79	1	مرتفع

مرتفع	2	0.96	3.91	تهتم الوزارة بإقامة المشاريع واستقطاب المستثمرين	28
مرتفع	3	1.00	3.84	تسعى الوزارة الى إيجاد فرص عمل جديدة بشكل مستمر	27
مرتفع	4	0.95	3.80	تهتم الوزارة بتوظيف الموارد البشرية في المجتمع	25
مرتفع		0.76	3.90	الكلي	

يتبين من الجدول (12) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن البعد (الاقتصادي) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.90) ، وانحراف معياري (0.76) وحصلت فقرات بعد (الاقتصادي) جميعها على مستويات مرتفعة، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.80 – 4.04)، وجاءت الفقرة رقم (26) والتي تنص على (تهتم الوزارة بترشيد استهلاك الطاقة واستغلالها)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.04) وانحراف معياري (0.79) ، في حين جاءت الفقرة (25) والتي تنص على (تهتم الوزارة بتوظيف الموارد البشرية في المجتمع) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (0.95).

ثانياً: البعد الاجتماعي :

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات

البعد (الاجتماعي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
29	تهتم الوزارة بتقديمها خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع	3.96	0.88	1	مرتفع

30	تتحمل الوزارة مسؤولياتها الاجتماعية نحو المجتمع	3.94	0.87	2	مرتفع
32	تركز الوزارة على تشجيع العمل التطوعي	3.87	0.83	3	مرتفع
33	توظف الوزارة مواردها بشكل كفؤ لتقديم الخدمات للمواطنين بالشكل المطلوب	3.76	0.91	4	مرتفع
31	تقدم الوزارة خدماتها لجميع المواطنين بغض النظر عن الاختلاف بينهم	3.41	1.01	5	متوسط
	الكلبي	3.79	0.62		مرتفع

يتبين من الجدول (13) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن البعد (الاجتماعي) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.79) ، وانحراف معياري (0.62) وحصلت فقرات البعد (الاجتماعي) على مستويات تراوحت بين المرتفع والمتوسط وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.96 – 3.41)، وجاءت الفقرة رقم (29) والتي تنص على (تهتم الوزارة بتقديمها خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.96) وانحراف معياري (0.88) في حين جاءت الفقرة (31) والتي تنص على (تقدم الوزارة خدماتها لجميع المواطنين بغض النظر عن الاختلاف بينهم) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.41) وانحراف معياري (1.01)

ثالثاً: البعد البيئي :

جدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات البعد (البيئي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
34	تشجيع الوزارة الاستعمال المستدام للموارد غير الدائمة	3.88	0.86	1	مرتفع
36	تسهم الوزارة في تقديم الخدمات التي تحافظ على البيئة من التلوث	3.73	0.90	2	مرتفع
35	تشجيع الوزارة إقرار التشريعات والأنظمة التي تحافظ على موارد المجتمع	3.70	0.95	3	مرتفع
37	يوجه المحتوى الإعلامي في الوزارة نحو اتخاذ الإجراءات لمكافحة التلوث البيئي	3.17	1.04	4	متوسط
	الكلية	3.62	0.66		متوسط

يتبين من الجدول (14) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن البعد (البيئي) جاء متوسطاً وبمتوسط حسابي (3.62)، وانحراف معياري (0.66)، وحصلت فقرات البعد (البيئي) على مستويات تراوحت بين المرتفع والمتوسط، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.88 – 3.17)، وجاءت الفقرة رقم (34) والتي تنص على (تشجيع الوزارة الاستعمال المستدام للموارد غير الدائمة)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (0.86)، في حين جاءت الفقرة (37) والتي تنص على (يوجه المحتوى الإعلامي في الوزارة نحو اتخاذ الإجراءات لمكافحة التلوث البيئي) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.17) وانحراف معياري (1.04).

رابعاً: البعد التكنولوجي :

جدول (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات

البعد (التكنولوجي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
40	تمكن الوزارة المواطنين من الحصول على متطلباتهم من الوزارة بأساليب تكنولوجية حديثة	3.84	0.90	1	مرتفع
38	تهتم الوزارة بتقديم خدماتها بالاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة	3.83	0.77	2	مرتفع
39	تستخدم الوزارة الوسائل التكنولوجية للحصول على المعلومات لتلبية احتياجات المواطنين	3.79	0.83	3	مرتفع
41	تستخدم الوزارة شبكة الأنترنت لتسهيل الاتصالات الرسمية بين أجهزة وإدارات الوزارة	3.23	1.03	4	متوسط
	الكلي	3.67	0.64		مرتفع

يتبين من الجدول (15) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن البعد (التكنولوجي) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.67) ، وانحراف معياري (0.64) وحصلت فقرات البعد التكنولوجي على مستويات تراوحت بين المرتفع والمتوسط، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.84 – 3.23)، وجاءت الفقرة رقم (40) والتي تنص على (تمكن الوزارة المواطنين من الحصول على متطلباتهم من الوزارة بأساليب تكنولوجية حديثة)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (0.90)، في حين جاءت

الفقرة (41) والتي تنص على (تستخدم الوزارة شبكة الانترنت لتسهيل الاتصالات الرسمية بين أجهزة وادارات الوزارة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.23) وانحراف معياري (1.03).

2.4. اختبار فرضيات الدراسة :

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي: تم التأكد من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factory) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10) وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05) وتم أيضاً التأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتساب معامل الالتواء (Skewness) مراعين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (1). والجدول (16) يبين نتائج هذه الاختبارات.

جدول (16) اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

الأبعاد المستقلة	VIF	Tolerance	Skewness
الشفافية والإفصاح	2.282	0.438	-0.460
العدالة والنزاهة	3.381	0.296	-0.413
تكافؤ الفرص	3.006	0.333	-0.405
المشاركة	2.676	0.374	-0.745
المساءلة	2.868	0.349	-0.864

نلاحظ من الجدول (16) أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) تقل عن (10) وتراوح بين (2.282 – 3.381) وأن قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) تراوحت بين (0.296 – 0.438)، وهي أكبر من (0.05) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باحتساب معامل الالتواء (Skewness)، حيث كانت القيم أقل من (1) وتراوح ما بين (-0.864 - -0.405).

جدول (17) نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of variance) للتأكد من صلاحية النموذج

لاختبار فرضيات الدراسة.

المتغير التابع	درجات الحرية	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة F
التنمية المستدامة (الكلي)	(114 ، 5)	0.689	*50.606	0.000
البعد الاقتصادي	(114 ، 5)	0.750	*68.526	0.000
البعد الاجتماعي	(114 ، 5)	0.490	*21.883	0.000
البعد البيئي	(114 ، 5)	0.287	*9.198	0.000
البعد التكنولوجي	(114 ، 5)	0.522	*24.924	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

يوضح الجدول (17) صلاحية نموذج اختبار فرضيات الدراسة، ونظراً لارتفاع قيمة (F) المحسوبة

عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ودرجات حرية (5، 114)، حيث ذلك يؤكد دور

وأثر المتغير المستقل (ممارسة الحوكمة) بأبعادها في تفسير المتغير التابع (التنمية المستدامة) وأبعادها. وبناء

على ذلك نستطيع اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لممارسة

الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة، المساءلة)

على التنمية المستدامة بأبعاده (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد التكنولوجي) في

وزارة الاستثمار.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والجدول (18) يبين نتائج التحليل:

جدول (18) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار ممارسة الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة

والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة، المساءلة) على التنمية المستدامة.

ملخص النموذج					جدول المعاملات					المتغير التابع
R ²	R معامل الارتباط	F المحسوبة	df	Sig f	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig T	
					الشفافية والإفصاح	0.036	0.066	0.546	0.586	التنمية المستدامة
					العدالة والنزاهة	0.327	0.079	4.153*	0.000	
					تكافؤ الفرص	0.006	0.068	0.096	0.924	
					المشاركة	0.024	0.058	0.410	0.682	
					المساءلة	0.313	0.065	4.839*	0.000	
0.689	0.830	50.606	5	0.000						

ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (18)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن بعدي ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة) كان لهما أثر على التنمية المستدامة، كما تظهر في الجدول وبدلالة ارتفاع قيم (t) المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة والبالغة (4.153، 4.839) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وقد فسرت مجتمعة ما مقداره (68.9%) من التباين الكلي في متغير التنمية المستدامة، مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئياً والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ

الفرص، المشاركة، والمساءلة) على التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار ، واستبدالها بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود اثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها (العدالة والنزاهة، والمساءلة) على التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار.

وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي والجدول (19) يبين ذلك:

جدول (19) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بمستوى التنمية المستدامة من خلال أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة والمساءلة)

ترتيب دخول العناصر	قيمة R^2 معامل	B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
المستقلة في معادلة التنبؤ	التحديد			
الثابت		1.044	*6.043	0.000
المساءلة	0.591	0.334	*6.221	0.000
العدالة والنزاهة	0.688	0.362	*6.011	0.000

ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (19) والذي يبين ترتيب دخول الأبعاد المستقلة في معادلة الانحدار، فإن بعد (المساءلة) قد دخل أولاً وفسر لوحده ما مقداره (59.1%) من التباين الكلي في التنمية المستدامة، ثم دخل بعد العدالة والنزاهة ثانياً حيث فسر مع بعد (المساءلة) ما نسبته (68.8%) من التباين الكلي في التنمية المستدامة، أي أن بعد (العدالة والنزاهة) قد فسر لوحده (9.7) ، وخرج من معادلة الانحدار الأبعاد (الشفافية والإفصاح، وتكافؤ الفرص، والمشاركة).

الفرضية الفرعية الأولى (H_{011}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعاده مجتمعة الشفافية والإفصاح العدالة والنزاهة وتكافؤ الفرص، والمشاركة، والمساءلة على تحقيق البعد الاقتصادي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والجدول (20) يبين نتائج التحليل :

جدول (20) نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على البعد (الاقتصادي) كأحد

أبعاد التنمية المستدامة

جدول المعاملات							باين
Sig T	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig f	df	
0.901	0.125	0.080	0.036	الشفافية والإفصاح	0.000	5	
0.005	*2.834	0.095	0.270	العدالة والنزاهة			
0.0109	-1.615	0.082	-0.132	تكافؤ الفرص			
0.000	*3.584	0.070	0.252	المشاركة			
0.000	*6.848	0.535	0.535	المساءلة			

ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (20)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، المشاركة، والمساءلة) كان لها أثر على البعد (الاقتصادي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة، كما تظهر في الجدول وبدلالة ارتفاع قيم (t) المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) حيث بلغت قيم (t) المحسوبة والبالغة (2.834، 3.584، 6.848) على التوالي وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وقد فسرت مجتمعة ما مقداره (75.5%) من التباين الكلي في متغير البعد (الاقتصادي)، مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئياً والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة في العوائد) على البعد (الاقتصادي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار، واستبدالها بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة

إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها (العدالة والنزاهة، المشاركة، والمساءلة) على البعد (الاقتصادي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار.

وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي والجدول (21) يبين ذلك:

جدول (21) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ

بمستوى البعد (الاقتصادي) من خلال أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، المشاركة،

والمساءلة)

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثابت		0.267	1.265	0.208
المساءلة	0.675	0.493	*6.748	0.000
المشاركة	0.728	0.231	*3.416	0.001
العدالة والنزاهة	0.745	0.219	*2.721	0.008

ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (21) والذي يبين ترتيب دخول الأبعاد المستقلة في معادلة الانحدار، فإن بعد (المساءلة) قد دخل أولاً وفسر لوحده ما مقداره (67.5%) من التباين الكلي في بعد (الاقتصادي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة، ثم دخل بعد (المشاركة) ثانياً حيث فسر مع بعد (المساءلة) ما نسبته (72.8%) من التباين الكلي في البعد (الاقتصادي)، أي أن بعد (المساءلة) قد فسر لوحده (5.3%)، ثم دخل بعد (العدالة والنزاهة) ثالثاً حيث فسر مع بعدي (المساءلة والمشاركة) ما نسبته (74.5%) من التباين الكلي في البعد (الاقتصادي)، أي أن بعد العدالة والنزاهة قد فسر لوحده (1.7%)، وخرج من معادلة الانحدار الأبعاد (الشفافية والإصلاح، وتكافؤ الفرص) لعدم وجود دلالة إحصائية.

الفرضية الفرعية الثانية (H_{012}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

لممارسة الحوكمة بأبعاده مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، وتكافؤ الفرص، والمشاركة، والمساءلة) على تحقيق البعد الاجتماعي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والجدول (22) يبين نتائج التحليل:

جدول (22) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على البعد (الاجتماعي)

كأحد أبعاد التنمية المستدامة

جدول المعاملات					تحليل التباين		
Sig T	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig f	df	
0.778	-0.282	0.094	-0.026	الشفافية والإفصاح	0.000	5	21.
0.000	*4.104	0.111	0.457	العدالة والنزاهة			
0.381	-0.880	0.096	-0.084	تكافؤ الفرص			
0.388	0.886	0.082	0.071	المشاركة			
0.017	*2.427	0.092	0.222	المساءلة			

ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (22)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن أبعاد

ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة والمساءلة) كان لهما أثر على البعد (الاجتماعي) كأحد أبعاد التنمية

المستدامة، كما تظهر في الجدول وبدلالة ارتفاع قيم (t) المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة

($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة والبالغة (4.104، 2.427) على التوالي، وهي قيم معنوية

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وقد فسرت مجتمعة ما مقداره (49.0%) من التباين الكلي في متغير البعد (الاجتماعي)، مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئياً والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة في العوائد على البعد الاجتماعي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية، واستبدالها بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها العدالة والنزاهة والمساءلة على البعد (الاجتماعي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار.

وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي والجدول (23) يبين ذلك:

جدول (23) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بمستوى البعد (الاجتماعي) من خلال أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة)

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثابت			5.134	0.000
العدالة والنزاهة	0.448	0.479	5.086	0.000
المساءلة	0.484	0.268	2.843	0.005

ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (23) والذي يبين ترتيب دخول الأبعاد المستقلة في معادلة الانحدار، فإن بعد (العدالة والنزاهة) قد دخل أولاً وفسر لوحده ما مقداره (44.8%) من التباين الكلي في بعد (الاجتماعي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة، ثم دخل بعد (المساءلة) ثانياً حيث فسر مع بعد العدالة والنزاهة ما نسبته

(48.4%) من التباين الكلي في البعد الاجتماعي، أي أن بعد (المساءلة) قد فسر لوحده (3.6%)، وخرج من معادلة الانحدار الأبعاد (الشفافية والإصلاح، وتكافؤ الفرص، والمشاركة) لعدم وجود دلالة إحصائية.

الفرضية الفرعية الثالثة ($H_{0.3}$): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعاده مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، وتكافؤ الفرص، والمشاركة، والمساءلة) على تحقيق البعد البيئي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والجدول (24) يبين نتائج التحليل:

جدول (24) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على البعد (البيئي) كأحد

أبعاد التنمية المستدامة

جدول المعاملات					تحليل التباين		
Sig T	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig f	df	F
0.946	0.067	0.119	0.008	الشفافية والإفصاح	0.000	5	9.1
0.020	2.356	0.141	0.331	العدالة والنزاهة			
0.203	1.280	0.121	0.155	تكافؤ الفرص			
0.360	-0.919	0.104	-0.096	المشاركة			
0.242	1.175	0.116	0.136	المساءلة			

ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (24)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن بعد ممارسة

الحوكمة (العدالة والنزاهة) كان له أثر على البعد (البيئي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة، كما تظهر في

الجدول وبدلالة ارتفاع قيم (t) المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة والبالغة (2.356)، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وقد فسر هذا البعد (28.7%) من التباين الكلي في متغير البعد (البيئي)، مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئياً والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة في العوائد) على البعد (البيئي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار، واستبدالها بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة ببعدها العدالة والنزاهة على البعد (البيئي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار. وخرج من معادلة الانحدار الأبعاد الشفافية والإفصاح، وتكافؤ الفرص، والمشاركة، والمساءلة لعدم وجود دلالة إحصائية.

الفرضية الفرعية الرابعة ($H_{0.4}$): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعاد مجتمعة (الشفافية والإفصاح العدالة والنزاهة، وتكافؤ الفرص، والمشاركة، والمساءلة) على تحقيق البعد التكنولوجي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والجدول (25) يبين نتائج التحليل:

جدول (25) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على البعد (التكنولوجي)

كأحد أبعاد التنمية المستدامة

ملخص النموذج										المتغير التابع
تحليل التباين					جدول المعاملات					
R	R ²	F	df	Sig f	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig T	
معامل الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة								
					الشفافية والإفصاح	0.153	0.095	1.622	0.107	

0.028	*2.231	0.112	0.250	العدالة والنزاهة	0.000	5	24.924	0.522	0.723	التكنولوجي
0.367	0.907	0.096	0.087	تكافؤ الفرص						
0.114	-1.594	0.083	-0.132	المشاركة						
0.000	*3.899	0.092	0.359	المساءلة						

ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (25)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة) كان لهما أثر على البعد (التكنولوجي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة، كما تظهر في الجدول وبدلالة ارتفاع قيم (t) المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة والبالغة (2.231 ، 3.899) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وقد فسرت مجتمعة ما مقداره (52.2%) من التباين الكلي في متغير البعد (التكنولوجي)، مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئياً والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة) في العوائد على البعد (التكنولوجي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار ، واستبدالها بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود اثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة ببعديها العدالة والنزاهة، والمساءلة على البعد (التكنولوجي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار.

وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي والجدول (26) يبين ذلك:

جدول (26) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بمستوى البعد (التكنولوجي) من خلال أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة)

ترتيب دخول العناصر المستقلة	قيمة R ² معامل التحديد	B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثابت			4.165	0.000
المساءلة	0.447	0.430	*4.648	0.000
العدالة والنزاهة	0.502	0.335	*3.622	0.005

ذات دلالة إحصائية على مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

يتضح من الجدول (26) والذي يبين ترتيب دخول الأبعاد المستقلة في معادلة الانحدار، فإن بعد (المساءلة) قد دخل أولاً وفسر لوحده ما مقداره (44.8%) من التباين الكلي في بعد (التكنولوجي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة، ثم دخل بعد العدالة والنزاهة ثانياً حيث فسر مع بعد (المساءلة) ما نسبته (50.2%) من التباين الكلي في البعد (التكنولوجي)، أي أن بعد العدالة والنزاهة قد فسر لوحده (5.5%)، وخرج من معادلة الانحدار الأبعاد (الشفافية والإصلاح، وتكافؤ الفرص، والمشاركة) لعدم وجود دلالة إحصائية.

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات

1.5 ملخص النتائج

أظهرت النتائج ما يلي:

1- أن مستوى تصورات أفراد عينة الدراسة لممارسة أبعاد الحوكمة في وزارة الاستثمار جاء مرتفعاً حيث جاء بعد (العدالة والنزاهة) أولاً وهذا يدل على أن الوزارة تمنح موظفيها الحق في الاعتراض على الأخطاء الناتجة عن قرارات مسؤوليها ويستطيع الموظف في الوزارة المطالبة بحقوقه في أي وقت وفق القوانين والأنظمة المعمول بها. يليه بعد (الشفافية الإدارية والإفصاح) ويعود ذلك الى توفر الوزارة نظاماً للإعلام بالأنظمة والتعليمات المنظمة للعمل وتتبع الوزارة أسلوب الحوار في الوصول إلى القرارات من خلال اللجان المختصة التي تشكلها في المرتبة الثانية، ثم بعد (المساءلة) لان الوزارة تركز على مساءلة العاملين المخالفين لأنظمتها وتعليماتها، وتخضع الوزارة باستمرار للتقييم من الخارج. يليه بعد (المشاركة) ويعود سبب ذلك الى أن الوزارة تتيح للعاملين فرص المشاركة في اتخاذ القرارات، وتمنح الوزارة العاملين لديها صلاحيات واسعة لاتخاذ الأعمال بطرق مختلفة، وأخيراً بعد (تكافؤ الفرص) لان الوزارة توزع مهام العمل بشكل عادل ومتساوي على العاملين.

2- إن مستوى تصورات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار جاء مرتفعاً، حيث جاء البعد (الاقتصادي) أولاً بسبب أن الوزارة تهتم بتوظيف الموارد البشرية في المجتمع. وتهتم الوزارة بترشيد استهلاك الطاقة واستغلالها. وتسعى الوزارة الى إيجاد فرص عمل جديدة بشكل مستمر، يليه البعد (الاجتماعي) ويعود ذلك الى أن الوزارة تهتم بتقديمها خدمات لدوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع. وتحمل الوزارة مسؤولياتها الاجتماعية نحو المجتمع و تقدم الوزارة خدماتها لجميع المواطنين بغض النظر عن الاختلاف بينهم ، ثم البعد (التكنولوجي) بسبب أن الوزارة تهتم بتقديم خدماتها بالاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة، وتستخدم الوزارة الوسائل التكنولوجية للحصول على المعلومات لتلبية احتياجات المواطنين وتمكن الوزارة المواطنين من الحصول على متطلباتهم من الوزارة بأساليب تكنولوجية حديثة، وأخيراً البعد (البيئي) ويعود ذلك الى أن الوزارة تشجع الاستعمال المستدام للموارد غير الدائمة وتشجع الوزارة إقرار التشريعات

والأنظمة التي تحافظ على موارد المجتمع ومساهمتها في تقديم الخدمات التي تحافظ على البيئة من التلوث.

3- أظهرت النتائج أن بعدي ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة) كان لهما أثر على التنمية المستدامة على المستوى الكلي، حيث دخل بعد (المساءلة) أولاً وفسر لوحده ما مقداره (59.1%) من التباين الكلي في التنمية المستدامة، ثم دخل بعد العدالة والنزاهة ثانياً حيث فسر لوحده (9.7%)، وخرج من معادلة الانحدار الأبعاد (الشفافية والإفصاح، وتكافؤ الفرص، والمشاركة).

4- وجود أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها (العدالة والنزاهة، المشاركة، والمساءلة) على البعد (الاقتصادي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار لأن الوزارة تسعى إلى إيجاد فرص عمل جديدة وإقامة المشاريع بشكل مستمر وتشغيل المواطنين.

5- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها (العدالة والنزاهة، والمساءلة) على البعد (الاجتماعي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة وزارة الاستثمار، لأن الوزارة تقدم خدماتها لجميع المواطنين بغض النظر عن الاختلاف بينهم، وتركز الوزارة على تشجيع العمل التطوعي، وتوظف مواردها بشكل كفؤ لتقديم الخدمات للمواطنين بالشكل المطلوب.

6- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة ببُعدها (العدالة والنزاهة) على (البعد البيئي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية. لأن الوزارة تسهم في تقديم الخدمات، وأوصت الدراسة أن تقوم الشركات التي درست بوضع استراتيجيات تعمل على مواءمة مواردها الداخلية وقدراتها مع متطلبات بيئتها الخارجية من جهة، ومتطلبات بيئتها الداخلية من جهة أخرى.

7- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة ببُعديها (العدالة والنزاهة والمساءلة) على البعد (التكنولوجي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاستثمار. لأن الوزارة تمكن المواطنين من الحصول على متطلباتهم من الوزارة بأساليب تكنولوجية حديثة وتستخدم الوزارة شبكة الأنترنت لتسهيل الاتصالات الرسمية بين أجهزة وإدارات الوزارة.

2.5 التوصيات:

اعتماداً على النتائج السابقة، تقدم الدراسة الحالية التوصيات الآتية:

- لـ أولاً: زيادة الاهتمام بتعزيز وتطبيق مبادئ الحوكمة في وزارة الاستثمار وذلك من خلال العمل على مساهمة الإفصاح والشفافية من خلال إتاحة حق الاطلاع على كافة المعاملات والقرارات المتعلقة بالمستفيدين منها من خلال نشر المعلومات والأدلة ولوحة إعلانات.
- لـ ثانياً: التأكيد على أن تعزز الوزارة مبدأ العدالة والنزاهة وذلك من خلال الاستمرار بتطبيق اللوائح والقوانين في الوزارة بشكل كامل ودقيق على جميع العاملين دون استثناء.
- لـ ثالثاً: التأكيد على تعزيز وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال وضع سياسات واضحة وموضوعية للتوظيف والتعيين فيها.
- لـ رابعاً: التأكيد على تعزيز مشاركة العاملين في الوزارة وذلك من خلال تعزيز الثقة بين الوزارة والعاملين فيها عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات وخلق الاستثمارات المناسبة، وتعقب احتياجات المجتمع والسوق المحلي والعمل على ان تكون مخرجات الوزارة متوافقة معها وتشجيع القطاع الخاص.
- لـ خامساً: تشديد الوزارة مبدأ المساءلة وذلك من خلال ترسيخ الوزارة دور الرقابة العامة وتوضيح الحقائق و مسائله العاملين لديها من خلال تطبيق مبدأ من أين لك هذا.
- لـ سادساً: اهتمام الوزارة بالتنمية المستدامة، ويكون ذلك من خلال رفع الاهتمام بالبعد الاقتصادي وذلك من خلال توظيف الموارد البشرية في المجتمع لتحسين أوضاعهم المعيشية وتلبية احتياجاتهم.

Abstract

This study aimed to investigate the impact of governance practices, with a focus on transparency, participation, accountability, justice, and integrity, on achieving sustainable development across economic, social, environmental, and technological dimensions. The study employed a descriptive-analytical approach and targeted the entire population of 130 managers in senior and middle management positions at the Ministry of Investment. The study used a descriptive-analytical method to answer research questions and test hypotheses, employing the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) for data analysis. A questionnaire was developed as the data collection tool.

The study's results indicated a statistically significant impact of governance practices on achieving sustainable development in its economic, social, environmental, and technological dimensions within the Ministry of Investment (Saudi Arabia).

Based on these findings, the study recommends increasing attention to enhancing and applying governance principles within the Ministry of Investment. This involves fostering transparency and disclosure by granting access to information related to transactions and decisions affecting stakeholders. This can be achieved through the publication of information, evidence, and notice boards.

Keywords: Governance, Sustainable Development, Ministry of Investment (Saudi Arabia).

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- العريني منال (2014) واقع تطبيق الحوكمة من وجهة نظر أعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية العاملين في جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 3 (12). 115-120.
- الكحل، احمد (2015). النظام القانوني لحماية البيئة و التنمية الاقتصادية المستدامة. الجزائر دار هومة كيري عصام محمد (2021). حوكمة الاستدامة الثلاثية في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية مجلة العلوم التربوية والدراسات
- إبراهيم، سليمان (2020)، التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية أبعاد وأثار على التنمية المستدامة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
- أبو النصر، مدحت (2015) الحوكمة الرشيدة في إدارة المؤسسات عالية الجودة. القاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- أحمد محمد عزب (2021). التنمية المستدامة من مقاصد الشريعة الإسلامي، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهن الأشراف - دقهلية، 23 (4 : 3367
- إسماعيل محرم تكروني، (2023). حوكمة الجمعيات الأهلية في إطار طريقة تنظيم المجتمع. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية-أسوان، 4(1)، 12-22.
- الامين، جريو محمد، (2020). دور المؤسسات الاقتصادية في عمليات التنمية المستدامة الجزائر: دار النشر الجامعي.
- الانسانية. ليبب، علي (2017)، السكان والمستوطنات البشرية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة المجلد الثالث البعد الاجتماعي) الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، لبنان

- البركي، أحمد محمد حمد. (2023). درجة ممارسة مبادئ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي الليبية. مجلة العلوم التجارية والبيئية، 2(2)، 210-240.
- البسام بسام عبد الله (2014)، الحوكمة الرشيدة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، المملكة العربية السعودية
- بلبع محمد عيد (2016). حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات الإدارية والمالية. جمهورية مصر العربية القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- بليزاك، عبد الحليم والسعيد بركة (2017). العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق القدرة التنافسية للشركات، مجلة الاقتصاد الصناعي الجزائر، العدد 13
- تودارو، ميشيل (2019)، التنمية الاقتصادية، ترجمه محمود حسن وآخرون، دار المريخ المملكة العربية السعودية،
- الجبالي سمير و المحاميد اسعود (2018) أثر حوكمة الجامعات في الاحتفاظ بالعاملين اختبار الدور الوسيط لرضا العاملين دراسة ميدانية في الجامعة الخاصة الاردنية - مجلة اتحاد الجامعات العربية 38(2)
- جموعي، عمر، براهيم فوزية (2022) . أثر اليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية رؤية مهنية (دراسة ميدانية، دراسات، العدد الاقتصادي
- الجوهر، كريمة علي كاظم البلداوي شاكر عبد الكريم هادي، محمد، إحسان ذياب عبد، احمد جاسم (2017)، الاتجاهات الحديثة في التدقيق وفقا للمعايير حمودي الدولية والتشريعات المحلية، مكتب الجزيرة للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
- الحجاوي، طلال محمد ، الزرقي، محمد محيسن .(2018)، إطار مقترح لحوكمة المؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال محافظة بابل، 13 (42)
- حمدان علام محمد موسى (2014) العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيعات الأرباح وتأثيرها في التمويل الخارجي " المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. 1(10): 63-81.

- الخواجة، علا محمد (2016)، العولمة والتنمية المستدامة الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة المجلد الأول (المقدمة العامة)، الدر العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
- دليل تنمية النزاهة (2014) منظمة الجمارك العالمية
- الدهشان، جمال (2020). تصور مقترح لمتطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية بجامعة أسيوط في ضوء الثورة الصناعية الرابعة. المجلة التربوية.
- دومانتو، رومانو، (2013) الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، المركز الوطني للسياسات الزراعية وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بالتعاون مع . المتحدة للاغذية والزراعة دمشق.
- منظمة الامم
- رشيد، آمال ، حميد الزوبعي سالم عواد هادي (2020). تأثير أنشطة الاستراتيجية الوطنية لتخفيف من الفقر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية ، مجلة دراسات محاسبية و مالية.
- رضوان، حنان أحمد (2017)، العدل التربوي وعلاقته بتكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم، جامعة بنها، كلية التربية قسم أصول التربية 2017.
- زيد، مدحت حفي خلف. (2023). الحوكمة وتحقيق الاستقامة التنظيمية بأجهزة التخطيط المحلي. التربية (الأزهر): مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية), 42(199) 229-322.
- سنوسي وزوليخة وبوزيان الرحمان هاجر (2019). البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة مداخله مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منعقد بجامعة سطيف، أبريل.
- سوليفان، جون (2016)، خلق بيئة مستدامة الحوكمة الشركات، مطبوعات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- السيد، محمد زكي علي (2020)، أبعاد التنمية المستدامة: دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، الهيئة العليا للإصلاح الزراعي، مصر

- الشيايب، أحمد وأبو حمور عنان (2021). مفاهيم إدارية معاصرة. عمان: الأكاديميون للنشر.
- صفية، العبد الكريم. (2023). فاعلية الإعلام الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. مجلة الآداب، 11(2)، 676-718.
- طالب، علاء، فرحان المشهداني إيمان شيحان (2021). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- عادل، محمد أبو مالح. (2023). دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز ثقافة القيم والتنمية المستدامة بمنطقة عسير. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 7(8)، 20-28.
- عباس عبيد، علي. (2023). نظام الحوكمة الالكترونية وتحديات التطبيق في الحكومات المحلية العراقية. حوليات أدب عين شمس، 51(6)، 358-373.
- عبد الرحمان، محمد عبد الرحمان (2017) التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- عبد الغني، محمد فتحي (2020). تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، المجلة العلمية في مصر. للاقتصاد والتجارة
- العتيبي، عبدالله (2018)، واقع تطبيق الحوكمة في جامعة الملك سعود من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية مجلة دراسات العلوم التربوية.
- عثمان، منى شعبان (2020). " التميز التنظيمي كمدخل لتفعيل المشاركة التنظيمية في إدارة الجامعات الحكومية بمصر"، مجلة العلوم التربوية، 4 (77). 2743-2849.
- عطا الله، محمد عبد القادر، محمد زكي، عصام. (2023). دور البحث العلمي والإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية المستدامة بالزراعة. مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، 44(2)، 121-134.
- عليمات، خالد عيادة (2020). الفساد وانعكاسه على التنمية والاقتصاد من أجل الدين والأمة عمان : دار الخليج.

- العنزي، قاسم محمد والعبود، احمد عباس (2021) ، دور الحوكمة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، بحث تطبيقي في مديرية بلدية الرمثية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2(17):130-152
- العوضي، رأفت، وأبو لطيفة، ديمة (2020). تأثير الذكاء الاصطناعي على تطوير العمل الإداري في ضوء مبادئ الحوكمة - دراسة ميدانية على الوزارات الفلسطينية في محافظات غزة.
- عوينة، علي. (2023). الاستثمار في التعليم الجامعي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة- دراسة مقارنة للحالة المصرية مع بعض التجارب الدولية. مجلة علوم البيئة
- غنيم، عثمان محمد وآخرون (2017) التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- فروم، محمد الصالح. (2016) أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تنافسيتها دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 12 (3) 1
- قفة، يوسف (2018) " دور الإدارة المؤسسية في تحسين مستوى الأداء المؤسسي دراسة تطبيقية على الكليات الجامعية الحكومية المجلة العلمية، 1 (1): 1-58
- محمد، عيش، زهية ، خيارى (2019). واقع تطبيق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر حالة مؤسسة إدوغ بعنابة ، الجزائر ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ، 4 (11): 66-75.
- محمد محيسن أبو صعلوك، خميس. (2023). الحوكمة الادارية لدى مديري المدارس الثانوية الشاملة في منطقة النقب وعلاقتها بالأداء الوظيفي للمعلمين من وجهة نظرهم. مجلة كلية التربية (أسيوط)، 39(3.2)، 27-48.
- محمد، أمجد حسن عبد الرحمن (2019). "دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية: دراسة ميدانية". الفكر المحاسبي ، 3 (23) : 1-46.

- محمد، عبد الشفيق عيسى (2018)، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجمالية مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 43_44، صيف وخريف ص 156
- مدحت محمد (2019) الحوكمة الإلكترونية القاهرة المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مكاوي، بهاء الدين (2016). العلاقة بين المؤسسية والحكم الصالح، المغرب: مركز المنارة للدراسات والابحاث
- ميلود بن خيرة، (2020). أثر جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، الجزائر، جامعة زيان عاشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- ناصر الدين يعقوب عادل (2022). الحاكمية والتفكير الاستراتيجي. عمان: جامعة الشرق الأوسط.
- نورالدين، قمر عبد العزيز. (2023). دور إدارة القيمة في تحقيق التنمية المستدامة للمنطقة السياحية من القصير لمرسى علم. مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، 3(2)، 315-339.
- نوري، بتول محمد وعلي خلف سلمان. (2014). "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة رماح للبحوث والدراسات 14 (1) : 31-9
- نوزاد، عبد الرحمن (2018). التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية، دار الكتاب القطرية قطر.
- النيش، نجاه، (2021). تكاليف التدهور البيئي وشح الموارد الطبيعية بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- هلال، محمود عبد الغني حسن (2020). دور الشفافية والمساءلة والمحاسبة في محاسبة الفساد القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية.
- هياجنة، عبد الناصر زياد (2022) القانون البيئي، النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Addink, Henk (2019). Good Governance: Concept and Context.led. USA: Oxford University Al Dhaimesh, Othman, Al Zobi, Mo'taz. (2019) The Effect of Sustainability Accounting Disclosures on Financial Performance. An empirical study on the Bahrain banking sector, Banks and Bank Systems, Volume 14, Issue 2.
- Alamgir, M. (2017). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 - 8.
- Allen, D. W., & Berg, C. (2020). Blockchain governance: what we can learn from the economics of corporate governance. Allen, DWE and Berg, C (Forthcoming)'Blockchain Governance: What can we Learn from the Economics of Corporate Governance.
- Fawzy, S. (2023). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working - Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies. pp: 6-7
- Freeland, C. (2017). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7-8
- Haque, F., & Ntim, C. G. (2018). Environmental policy, sustainable development, governance mechanisms and environmental performance. Business Strategy and the Environment, 27(3), 415- 435.
- Harris A (2023) Teacher leadership: a new orthodoxy. in Davies, B & West Burnham J (eds)(Handbook of Leadership and Management, London: Pearson Publishing.

- Iraya, c. Mwangi, m. & Muchoki, g.w. (2015). The effect of corporate governance practices on earnings management of companies listed at the 95 Nairobi securities exchange, *European scientific journal*, vol.11, no.1, pp. 169-178.
- Jensen, M. & Meckling, W. (2019). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure, *Journal of Financial Economics*, vol.3, pp. 305-36
- kjaer, C. (2014). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7-8.
- Kostyuk, Alexander, Markus Stiglbauer, and Dmitriy Govorun (2016). The Theory and Practice of Directors' Remuneration: New Challenges and Opportunities. 1 ed. United Kingdom: Emerald Group Publishing.
- Malla, Praveen B. (2013) Corporate Governance: Concept, Evolution and India Story. 1 ed. UK Routledge.
- Naveeda & Others (2020): The Impact of corporate governance on profitability of conventional. *University and knowledge society Journal*, 9(2): 267-278 Cavill,
- Nguyen, T. D., & Ngo, T. Q. (2021). The role of technological advancement, supply chain, environmental, social, and governance responsibilities on the sustainable development goals of SMEs in Vietnam. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 1-23. Nicole Démontiez et Herve Macquart(2009), les grande questions de l'environnement, Editions l'étudiant, paris, p82.

- OECD (2020)OECD Steering Group on Corporate Governance. Corporate governance and the financial crises: conclusions and emerging good practices to enhance implementation of the principles, 24 February, www.oecd.org
- Reddy, S., Allan, S., Coghlan, S., Cooper, P. (2020). A governance model for the application of AI in health care. Journal of the American Medical Informatics Association, 27(3), 491-497.
- Ruggerio, C. A. (2021). Sustainability and sustainable development: A review of principles and definitions. Science of the Total Environment, 786, 147481.
- S. & Sohail, M. (2017). Accountability Arrangements to Combat Corruption: Literature Review. Series Editor: M. Sohail. Loughborough: WEDC, Loughborough University, UK.
- Steger, O & Wolfgang, M. (2018). Corporate Governance : A Risk perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo , May pp: 7
- Tosi, Henry L. (2019). Theories of Organization. I ed. United States: SAGE Publications Inc
- Tsifora, E. & Eleftheriadou, P. (2017). Corporate governance mechanisms and firm performance: Evidence from Greek manufacturing sector. Management of International Business and Economic System, 1 (1), pp 181-211. A
- Velnampy, RI (2023). Corporate Governance and Firm Performance: A Study of Sri Lankan Manufacturing Companies. Journal of Economics and Sustainable Development, 4 (3), pp228-236.

- Wang, Q., & Huang, R. (2021). The impact of COVID-19 pandemic on sustainable development goals—a survey. *Environmental Research*, 202, 111637.
- Yiwei, L. Mengfeng, G. Xiu - Ye, Z. & Lenny, K. (2017). The Impact of Environmental, Social, and Governance Disclosure on Firm Value: The Role of CEO Power. *The British Accounting Review*, 50, pp. 60 75
- ZHAI, LE. (2020). Investigating the Impact of Governmental Governance on Mega Project Performance: Evidence from China. *Technological and Economic Development of Economy*, 26 (2), pp. 449-478.
- ZHAI, LE. (2020). Investigating the Impact of Governmental Governance on Mega Project Performance: Evidence from China. *Technological and Economic Development of Economy*, 26 (2), pp. 449-478. Zhang, L. (2017). Economic Consequences of the Sarbanes-Oxley Act of 2002". *Journal of Accounting Economics*,1

Mid-Ocean University

College of Management

Specialization in Project Management



**The Role of Governance in Achieving Sustainable
Development in Government Projects: An Applied
Study on the Ministry of Investment (Saudi Arabia.**

Preparation:

Ahmed Atiq Al-Zahrani (Leader) - 222000875

Mohammed Al-Sheikh Al-Tahir Abdullah - 222000877

Lamiaa Ridad Al-Maliki - 222000885

Supervision:

Dr. Walid Abdul Jawad Saleem Sadiq

D. Al-Faisal Abdul Hamid Mohammed Hassan

1445-2023